مركز العالم العربي للبحوث والتنمية
Arab World for Research & Development

PWWSD

KVINNA KVINNA

إصدار

جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية

دراسة استطلاعية حول العنف المبني على النوع الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني

(نتائج استطلاع للرأي بين طلبة الجامعات في الضفة الغربية)

إعلان الأمم المتحدة بشأن القضاء على العنف ضد المرأة -1993

كانون ثاني

حقوق الطبع محفوظة © جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية 2020

فلسطين المحتلة

قائمة المحتويات

فريق العمل 4

قائمة الرسوم البيانية 5

قائمة الأطر 6

المقدمة 7

أهداف البحث 8

منهجية البحث 9

ملخص للدراسات السابقة 10

تحليل نتائج البحث 14

النظرة العامة لحقوق النساء والطالبات 14

الاعتراف بمشكلة العنف: الانتشار والجدية..... 15

انطباعات الطلبة حول الفئات والمناطق الأكثر ميلا للعنف وتأثرا به 16

العنف كظاهرة ريفية 16

العنف مشكلة منزلية وعامة..... 16

العنف بين الفقراء 16

العنف ضد الأقل تعلما..... 16

العنف ضد النساء غير العاملات..... 17

تقدير ممارسات العنف ضد المرأة في المجتمع المحيط 18

تقدير مستوى العنف في الحيز الخاص 18

العنف في الحيز العام 19

مدى تعرض الطالبات لأشكال العنف المختلفة 20

تجارب الطالبات مع العنف داخل الأسرة..... 20

تجارب الطالبات مع العنف في الحيز العام 21
عوامل انتشار العنف ضد النساء والطالبات 21
تبرير العنف ضمن المنظومة الثقافية 22
العنف مبرر وضروري 22
طاعة الزوجة للزوج..... 23
لباس المرأة..... 23
تصرف المرأة بأموال العائلة 23
ممارسة الجنس 23
الزواج بدون إذن الولي..... 24
العنف جزء من "علاقة طبيعية"..... 24
للعنف نتائج إيجابية..... 24
المواقف من الحقوق 25
المعرفة بالقوانين والاتفاقيات المتعلقة بحقوق النساء..... 27
دور الأطراف والمرجعيات ذات العلاقة في التعامل مع مشكلة العنف..... 29
توفير الحماية للمعنفات 30
التعامل مع العنف: تعاطف مقيد للنساء المعنفات 31
دور القانون والشرطة والمؤسسات النسوية في توفير الحماية..... 33
التوصيات..... 35
المراجع 36

فريق عمل أوراد	فريق عمل جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية
	مراجعة وتدقيق
نادر سعيد – فقهاء – رئيس الفريق ومؤلف التقرير	آمال خريشة
فنتينا شولي – مؤلفة التقرير	حنان قاعود
فرح الديك – باحثة ومنسقة المشروع	سمر هواش
سامر سعيد – خبير البيانات	معالي برقاوي

قائمة الرسوم البيانية

رسم بياني 1: تقييم واقع الحقوق والحريات (نسبة الطلبة ممن يصرحون بأن هذه العبارات غير صحيحة في المجتمع الفلسطيني) 14

رسم بياني 2: مدى اعتراف الطلبة بانتشار العنف ضد النساء والفتيات وقتل النساء في المجتمع الفلسطيني 15

رسم بياني 3: رؤية الطلبة لأثر العنف على صحة المرأة والأطفال 16

رسم بياني 4: نسبة من يعتقدون أن العنف مشكلة مرتبطة بشكل رئيس بالفئات المذكورة في الرسم البياني 17

رسم بياني 5: مدى موافقة الطلبة على انتشار ممارسة أنواع العنف هذه داخل الأسرة الفلسطينية بعدة مستويات 18

رسم بياني 6: نسبة من تعرضن للعنف في الحيز الخاص (العائلة أو شخص مقرب)، على الأقل لمرة واحدة، ضمن العينة المشاركة 21

رسم بياني7: توزيع الطلبة حسب موافقتهم أو عدم موافقتهم على أن العوامل التالية تسبب العنف ضد النساء والطالبات 22

رسم بياني 8: مبررات العنف كما يوافق عليها الطلبة (نسبة المتفقين) 23

رسم بياني 9: مبررات العنف كما يوافق عليها الطلبة (الفروق بين درجة الموافقة بين الذكور والإناث)..... 24

رسم بياني10: مدى معرفة الطلبة بحقوق المرأة في القانون الفلسطيني والدولي، واتفاقية سيداو والبروتوكول الاختياري 28

رسم بياني 11: نسبة من يعرفون من الطلبة إلى أين يتوجهون في حال الحاجة للحماية أو الدعم النفسي/ الاجتماعي/ القانوني 29

رسم بياني 12: مدى موافقة الطلبة على أن هذه المؤسسات تتناول قضايا العنف ضد المرأة بجدية 30

رسم بياني 13: رؤية الطلبة لدور الأسرة والقانون في حماية المرأة من العنف 30

رسم بياني 14: نسبة من يوافقون من الذكور والإناث بشكل تام على أن العائلة والقانون يحميان المرأة 31

رسم بياني 15: مدى موافقة الطلبة على أن المسؤولية الرئيسية لإنهاء العنف ضد المرأة تقع على عاتق هذه الأطراف 33

رسم بياني 16: تقييم جهود المؤسسات النسوية في مكافحة العنف (نسبة من يوافق على العبارات المذكورة في الرسم) 34

قائمة الأطر

إطار (1): نبذة حول عينة الطلبة 9

إطار (2): العنف ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني: ضيق واتساع المفهوم 19

إطار (3): مبررات وعوامل العنف في المجتمع 25

إطار (4): مساواة وحقوق مؤطرة ومشروطة 26

إطار(5): مدى المعرفة بقوانين حماية المرأة 28

إطار(6): التبليغ عن مرتكبي العنف 32

إطار (7): على من تقع مسؤولية إنهاء العنف؟ 33

المقدمة

يعتبر العنف القائم على النوع الاجتماعي (Gender-Based Violence – GBV) من بين أخطر التهديدات التي تواجه المجتمعات والأسر وفرص التنمية بشكل عام، والنساء والفتيات بشكل خاص. ويتضمن هذا النوع من العنف جميع الممارسات التي تنطوي على أي شكل من أشكال التمييز والاستغلال والتهميش والحرمان من الحقوق، والحرمان من الموارد والفرص، ومن الحق في اتخاذ القرارات مثل تقرير المصير، والعمالة، والزواج، والحمل، والإنجاب وغيرها من الحقوق الإنجابية. هذا، وتؤكد كافة البيانات والشواهد على انتشار وحدة تأثير وأولوية العنف القائم على النوع الاجتماعي، حيث واستناداً إلى آخر البيانات الصادرة عن جهاز الإحصاء المركزي (2019)، فقد وصلت نسبة النساء اللواتي تعرضن لأحد أشكال العنف (جسدي، نفسي، اقتصادي، جنسي...الخ) من قبل أزواجهن لمرة واحدة على الأقل 29%، كان أعلاها العنف النفسي الذي طال 57% من النساء، والعنف الاقتصادي (36.2%) والعنف الاجتماعي (27.6%)، يليه الجسدي 18%، ثم الجنسي 9%[1].

ومع انتشار مشكلة العنف ضد النساء والفتيات خاصة والتزايد في تنوع أشكالها، إلا أنه مازال هناك تباين كبير في نظرة أفراد المجتمع إلى أهمية هذه المشكلة، فقد أشارت استطلاعات عديدة إلى أن مشكلة العنف ما زالت تأخذ موقعا متأخرا ضمن أولويات الرأي العام، وبعد أولويات متعلقة بالاحتلال وأخرى اقتصادية وسياسية ومؤسساتية وخدماتية[2]. وفي نفس الوقت، أشارت دراسات أخرى، إلى أنه برغم أن الفلسطينيين يختلفون في تقديراتهم حول نسبة وحدة العنف المبني على النوع الاجتماعي، إلا أنهم يدركون أن العنف المبني على النوع الاجتماعي هو قضية ذات صلة بالواقع الفلسطيني وتستحق الاهتمام[3].

هذا ويعتبر الطلبة الجامعيون شريحة حيوية وواسعة وذات تأثير على واقع ومستقبل المجتمع الفلسطيني، فقد وصل عدد الطلبة الجامعيين في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى أكثر من 218000 طالب/ة في جامعات وكليات متوسطة (2018). كما أن الجامعات تشكل مؤشراً مهماً لنبض الشارع الفلسطيني من حيث التوجهات السياسية والاجتماعية، حيث تتابع كافة الأطراف ذات العلاقة وعلى كافة المستويات الانتخابات الجامعية لتحديد ميزان قواها وطبيعة الأجندات الرائجة بين الطلبة وفي المجتمع.

---

[1] من أجل تفاصيل حول مسح العنف في المجتمع الفلسطيني – 2019، العودة إلى http://pcbs.gov.ps/Downloads/book2480.pdf

[2] للمزيد، العودة لاستطلاعات الرأي المختلفة التي قام بها مركز العالم العربي للبحوث والتنمية (أوراد) عبر السنوات، منها استطلاع في كانون ثاني 2017 واستطلاع أيلول 2016، www.awrad.org

[3] بين المطرقة والسندان: النساء الفلسطينيات، الاحتلال، النظام الأبوي وعلاقات النوع الاجتماعي، هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومركز العالم العربي للبحوث والتنمية (أوراد)، 2018. https://www2.unwomen.org/-/media/field%20office%20palestine/attachments/publications/2019/2/arabic.pdf?la=en&vs=4746

وضمن هذا السياق يأتي هذه البحث الذي يهدف إلى استطلاع رأي الطلبة الجامعيين حول العنف ضد المرأة، ضمن مشروع "حقوق المرأة هي حقوق الإنسان: تمكين المرأة في عملية صنع القرار، نهج القاعدة الشعبية" الذي تعمل عليه جمعية المرأة العاملة للتنمية بدعم من كفينا تل كفينا السويدية (امرأة لامرأة)، الذي يهدف إلى تمكين المرأة في عملية صنع القرار، والمطالبة بحقوقها، إضافة إلى تعزيز الحماية والوقاية للضحايا والناجين من العنف ضد المرأة بين النساء والطلبة الفلسطينيين، ضمن مستويين رئيسيين: الأول هو المسؤولين عن الواجبات والتأثير، والثاني توفير الحماية للمرأة من خلال تقديم الخدمات القانونية والنفسية الاجتماعية.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى فهم مواقف الطلبة وتوجهاتهم واهتمامهم بمشكلة العنف المبني على النوع الاجتماعي وخصوصا تجاه النساء والفتيات، وارتباط ذلك بتفهمهم لأدوار النوع الاجتماعي وعلاقات القوة على المستوى الفردي والعلاقة الأسرية والمجتمعية. ومن أجل ذلك، يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف المعرفية التالية:

1) التعرف على مواقف الطلبة وتصوراتهم ومعرفتهم المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات، وإلى أي مدى يعتبرون هذا النوع من العنف انتهاكاً لحقوق الإنسان.

2) دراسة كيفية ارتباط أدوار الجنسين وعلاقات القوة بتجارب الطلبة ومواقف العنف المختلفة.

3) إجراء تحليل لتوجهات الطلبة وفهمهم للعنف ضد النساء والفتيات بما يتماشى مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

4) فحص مدى معرفة الطلبة بالقوانين والاتفاقيات الدولية ومصادر الدعم في هذا المجال.

5) التعرف على انتشار أشكال العنف المختلفة بين طالبات الجامعات، ومدى تمكنهن من الوصول لمصادر الدعم.

6) تقديم تحليلات حسب النوع الاجتماعي للطلبة ومتغيرات أخرى تفسر توجهاتهم.

7) تقديم توصيات برامجية لتدخلات قد تساهم في تحقيق أهداف المساواة والعدالة والقضاء على كافة أشكال العنف في المجتمع.

منهجية البحث

اعتمد البحث المنهج التشاركي والشمولي، وارتكز على الدمج بين المنهجين الكمي والكيفي في جمع البيانات، وتمثل ذلك في مراجعة الأدبيات حيث قام فريق البحث بالاطلاع على أبرز الدراسات والأبحاث والتقارير التي أجريت عن العنف المبني على النوع الاجتماعي في فلسطين، سواء من المجتمع أو الاحتلال الإسرائيلي خلال السنوات الأخيرة، وأنواع العنف الممارس ضد النساء، وطريقة تقبله والتعامل معه. وقد ساعد ذلك في توضيح القضايا ذات الأهمية والفجوات البحثية، الشيء الذي ساهم في إعداد أدوات البحث. كما قام الفريق بتحضير استمارة بحثية للتعرف على آراء الطلبة والمواقف المتباينة تجاه العنف المبني على النوع الاجتماعي وخصوصا ذلك الموجه نحو النساء والفتيات، والعوامل المؤدية إلى ذلك (بما في ذلك الخلفية العائلية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية). هذا وشملت عينة الاستطلاع 385 طالبة وطالب تتراوح أعمارهم بين (18–24) سنة، في جامعات مختارة من مناطق الضفة الغربية المختلفة، وهي: جامعة بوليتكنك فلسطين (الخليل)، جامعة القدس (القدس)، جامعة بيرزيت (رام الله)، جامعة النجاح الوطنية (نابلس)، والجامعة العربية–الأمريكية (جنين).

إطار (1): نبذة حول عينة الطلبة

شملت عينة البحث 184 طالباً (48%) و201 طالبة (52%) بما مجموعه 385، موزعين بالتساوي على الجامعات الخمس (جامعة بوليتكنك فلسطين (الخليل)، جامعة القدس (القدس)، جامعة بيرزيت (رام الله)، جامعة النجاح الوطنية (نابلس)، والجامعة العربية–الأمريكية (جنين) بشكل متساوٍ تقريباً. وجاء الطلبة ممثلين لكافة الخلفيات حيث كان 55% منهم من القرى، والباقي من المدن (38%) والمخيمات (7%). كما كان 84.2% ملتحقين في درجة البكالوريوس، و12.5% في الدبلوم المتوسط، و3.4% في درجة الماجستير. وفي نفس الوقت كانت الغالبية العظمى من الطلبة عزابا (92.7%) والباقي (7.3%) متزوجين. وجاء الطلبة مقسمون بين التخصصات المختلفة: هندسة وتكنولوجيا (29%)، التجارة والاقتصاد (27%) العلوم الطبية والتمريض (11%) والدراسات الإنسانية والاجتماعية والإعلامية وغيرها من التخصصات (33%). أما بالنسبة لتعليم الوالدين فقد كانت نسبة التعليم بين الأباء أكثر قليلا من الأمهات، حيث صرح 38% من الطلبة أن والدهم لديه تعليم جامعي (دبلوم أو أكثر)، بالمقارنة مع 34% بين الأمهات. أما بالنسبة لمستوى التدين المصرح به من قبل الطلبة، فقد وصف غالبية الطلبة (74%) بأن مستوى تدينهم (متوسط)، وصرح 16% بأن مستوى تدينهم (مرتفع)، وصرح 8% بأنهم غير متدينين، والباقي (2%) لم يحددوا. ومن الجدير بالذكر أن البحث الميداني للدراسة تم بين 25 تشرين أول إلى 15 نشرين ثاني 2019.

ومن أجل إغناء الدراسة تم تنظيم مجموعات بحث مركزة (Focus Groups) شارك فيها 23 طالب/ة، واحدة في شمال الضفة الغربية (جنين) وأخرى في جنوبها (الخليل)، شملت طلبة من العديد من الجامعات في كل منطقة، وشارك فيها طلاب ذكور (8) وطالبات إناث (15). وناقشت الورشات قضايا التمييز والعنف ضد المرأة، وعدم المساواة بين حقوق المرأة والرجل، والأسباب

والمواقف والممارسات في بيئة الطلبة ومعرفتهم بالقوانين المتعلقة بالمرأة في السياقين الفلسطيني والدولي، إضافة إلى الاستماع للتوصيات والإجراءات اللازمة لتطوير نظام حماية للنساء والفتيات من العنف الموجه ضدهن.

ملخص للدراسات السابقة

سنوياً، تطلق العديد من الحملات حول العالم لمناهضة العنف ضد المرأة، إذ ان الظاهرة ليست موجودة فقط في فلسطين، بل في دول كثيرة، وغالباً ما تكون من رجال قريبين عليهن. إذ تشير إحصاءات البنك الدولي الصادرة لعام 2019 إلى تعرض 35% من النساء حول العالم للعنف الجسدي أو الجنسي، إضافة إلى أن 38% من جرائم قتل النساء تتم من قبل شخص حميم[4]. ولا تزال النساء والفتيات من جميع أنحاء العالم يتعرضن للعنف وسوء المعاملة. ولأن هذه الأعمال غالباً ما يتم تجاهلها وغير مرئية للكثيرين، فإن الناجين يصمتون بشكل روتيني، والأمر الذي يثير الاهتمام هو أن العنف ضد النساء والفتيات يرتكبه بشكل رئيسي رجال مقربون منهم، مثل الشركاء الحميمين وأفراد الأسرة.

أما على الصعيد الفلسطيني، فالعنف يشكل تحدياً خطيراً للنساء، لأنه يحدث في الأماكن الخاصة والعامة على حد سواء، وعلى مستويين: سواء من ممارسات الاحتلال أو البيئة المحيطة (أسرة، أعراف مجتمعية، من تحكم في حياة الفتاة واختياراتها والتدخل في خصوصياتها وتقييد حرياتها، بيئة العمل) والأطر القانونية[5]، إذ ورد في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة في آذار عام 2013، أن هناك تمييزا في فرص التعليم في الضفة الغربية، وذلك لعدة أسباب تتعلق بالطرق للمدارس والأحداث على الطرق كالمواجهات والمظاهرات والعادات والتقاليد الاجتماعية، ما أدى إلى أن تكون نسبة اللواتي بلغن الخامسة من عمرهن دون الالتحاق بالتعليم 11.9% مقابل 8.8% من الذكور.

أظهرت آخر الأرقام الصادرة عن جهاز الإحصاء المركزي لشهر تشرين الثاني عام 2019، أن امرأة من بين كل ثلاث نساء تقريبا (27%) تعرضت لواحد من أشكال العنف على يد الزوج، بواقع 17.8% عنف جسدي و56.6% تعرضن لعنف نفسي و8.8% لعنف جنسي[6]، وأن معظم حالات العنف في المجتمع الفلسطيني لا يتم الإبلاغ عنها، بحسب المجموعة الفرعية التي تتابع العنف القائم على النوع الاجتماعي في فلسطين، بسبب الخوف من وصمة العار، ونقص القدرات والخدمات وخاصة القانونية والرعاية النفسية والاجتماعية، وغياب الحماية للمتقدمين بالشكاوى هذه، عدا عن أن الكثير من الدول ومنها فلسطين لا

[4] تقرير العنف القائم على النوع الاجتماعي (العنف ضد النساء والفتيات)، البنك الدولي، 2019. https://bit.ly/35LgFNK

[5] بيان مشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وشركاء التنمية الدوليون ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي في فلسطين،2018. https://www.ps.undp.org/content/papp/en/home/presscenter/articles/2018/16-days-of-activism-against-gender-based-violence.html

[6] مسح العنف في المجتمع الفلسطيني – 2019، http://pcbs.gov.ps/Downloads/book2480.pdf

يجرم القانون فيها العنف المنزلي، بسبب الاعتقاد أن قضايا الأسرة يجب أن تبقى داخل إطار المنزل7، وأشارت الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين – الشرق الاوسط وشمال افريقيا – فلسطين، إلى أن 1 من بين 4 رجال فلسطينيين ذكروا أنهم شاهدوا أمهم تتعرض للضرب على أيدي والدهم أو أحد أقاربهم الذكور أثناء طفولتهم، بينما وافق 63 في المائة من الرجال الفلسطينيين على أن المرأة يجب أن تتسامح مع العنف للحفاظ على الأسرة معاً8.

وفي مسح القوى العاملة للربع الثاني لجهاز الإحصاء المركزي عام (2019)، وصلت نسبة النساء اللواتي يتقاضين أقل من الحد الادنى من الأجر حوالي 36.7% في الضفة الغربية و48.6% في غزة، عدا عن أن (49%) فقط من العاملات في القطاع الخاص يحصلن على إجازة أمومة مدفوعة الأجر، إضافة إلى أن نسبة البطالة بين النساء هي أعلى من الرجال، حيث وصلت ل 51%، فالنسبة في سوق العمل امرأة مقابل كل ٤ رجال، وكان متوسط الأجر اليومي للمرأة 92 شيكلاً، مقابل 129 شيكلاً للرجل.

كما وأظهرت دراسة تحليلية شاملة للعنف المبنى على النوع الاجتماعي، وواقع نظام التحويل الوطني للنساء المعنفات، أعدها مركز أوراد أن هناك تحديات كبيرة تقف أمام تطبيق برامج فعالة لمكافحة العنف ضد المرأة ومن أهمها: عدم أخذ العنف ضد النساء ونظام التحويل بجدية، إذ ما زالت الثقافة السائدة تجد المبررات لممارسة العنف ضد النساء، وفي هذه الدراسة نجد أن 98% من العاملين في المؤسسات التي تعمل في قطاع الحماية والرعاية للنساء المعنفات، يعتقدون بأنه لا يحق للرجل ضرب المرأة في حال رأى ذلك مناسبا، في حين 2% يصرحون علنا بأنه يحق للرجل ضرب المرأة في حال رأى ذلك مناسبا، هذا عدا عن انتشار ظاهرة لوم الضحية في المجتمع، إذ اشارت الأرقام إلى أن 71% يعتبرون أن تعرض المرأة للعنف يأتي لأسباب تتعلق بثقافة المجتمع الذكورية، بينما ما زال 26% يعتبرون أن الرجل والمرأة مسؤولان معاً عن تعرضها للعنف، أما 4% فقالوا إن المرأة هي التي تتسبب بتعرضها للعنف9. أما عن كيفية تعامل النساء المعنفات مع الأمر، فتشير الدراسات الى ان اكثر من النصف منهن يلزمن الصمت، فبحسب تقرير الإحصاء المركزي الصادر هذا العام (2019) فإن 61% لم يخبرن أحداً، في حين تحدثت 48% مع أزواجهن وطلبن منهم التوقف، أما 24% فتركن المنزل ولجأن لأحد أفراد الأسرة، و20% منهن تحدثن مع شخص قريب عن الأمر، ونسبة قليلة منهن تحدثن من أجل تقديم شكوى أو طلب الحماية، حيث أن 6% منهن تحدثن مع

---

[7] نفس المرجع رقم 5

[8] الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين – الشرق الاوسط وشمال افريقيا – فلسطين، 2017.
https://www2.unwomen.org/-/media/field%20office%20palestine/attachments/publications/2018/02/understanding-masculinities-in-palestine-english.pdf?la=en&vs=2719&la=en&vs=2719

[9] دراسة تحليلية شاملة للعنف المبنى على النوع الاجتماعي و واقع نظام التحويل الوطني للنساء المعنفات، مركز أوراد، 2016.
http://www.awrad.org/files/server/3-20170115164756.pdf

زميلات أو جيران للاستشارة، و3% رفعن قضايا على أزواجهن، و1% توجهن لمراكز حماية الأسرة أو الشرطة لطلب المساعدة ورفع قضية، و1% فقط توجهن لمراكز متخصصة لطلب المساعدة القانونية والنفسية والاجتماعية.10

على الرغم من العدد الكبير المسجل لحالات العنف ضد النساء والتي وصلت إلى ما يقارب 22 ألف حالة خلال عامي 2016-2017 بحسب منظمات المجتمع المدني ومقدمي الخدمات، إلا أنه يرجح أن يكون العدد الفعلي أكبر بكثير بسبب خوف النساء والفتيات من التبليغ، فبحسب تقرير لمنظمة الإسكوا عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات الفلسطينيات ما بين 2016 و2018، فإن 87% من المجيبين على مسح في وادي الأردن قالوا إن المرأة يجب ألا تبلغ عن العنف الأسري، في حين ذكرت أكثر من 90% من النساء أنهن لا يعرفن أين يتوجهن.11 ويعزي ذات التقرير ارتكاب الجرائم ضد النساء لأسباب تتعلق بالميراث والسيطرة على الموارد والانتقام، أو تسوية خلافات، في حين يتم تبريرها بأنها جريمة شرف للحصول على عقوبة أخف.

وفي إطار جهود مكافحة العنف ضد النساء والفتيات قامت مؤسسات في الحركة النسوية في توثيق جرائم وانتهاكات سلطات الاحتلال ضد النساء الفلسطينيات وتم تقديم تقارير ظل للجنة السيداو حول هذه الانتهاكات ، في هذا السياق نشير الى ورقة حقائق حول وضعية المرأة الفلسطينية وآليات الحماية القانونية المعدة من قبل مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، التي ناقشت ما تتعرض له المرأة من عنف على صعيد الانتهاكات الإسرائيلية كالتفتيش والإيقاف على الحواجز والقتل والاعتقال، إذ سجل عام 2018 استشهاد 6 فلسطينيات، واعتقال 140 فتاة وامرأة. 12

أما سياسياً فناقشت الورقة الفجوة الكبيرة بين مشاركة الرجال والنساء في مناصب صنع القرار والانتخابات، فالنساء اللاتي يشغلن مناصب قيادية وصنع القرار على المستوى السياسي لا تتجاوز 11.7%، ونسبة المديرات العامات 12%، ونائبات الوزراء 16%. في حين تم استبعاد النساء بشكل كامل من حوارات إنهاء الانقسام السياسي، حيث لم تشارك الا أربعة نساء في المحادثات التي أدت الى توقيع اتفاق القاهرة بين فتح وحماس عام 2017، ولم يكن هنالك أي تمثيل نسائي في عضوية اللجان الفنية المنبثقة عن ذلك الاتفاق، كما أن نسبة النساء السفيرات لا تتجاوز 5.8%، ويمثلن 17.2% من القضاة، و 16.7% من المدعين العامين، و 22.5% من المحامين، فيما تشغل النساء 42.6% من وظائف القطاع العام. 13

---

[10] مسح العنف في المجتمع الفلسطيني – 2019، http://pcbs.gov.ps/Downloads/book2480.pdf

[11] الوضع الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات الفلسطينيات، تقرير لمنظمة الاسكوا، (تموز/يوليو 2016 – حزيران/يونيو 2018) http://www.arabdevelopmentportal.com/sites/default/files/publication/social-economic-situation-palestinian-women-2016-2018-arabic_compressed.pdf

[12] ورقة حقائق حول وضعية المرأة الفلسطينية وآليات الحماية القانونية، مركز الإرشاد القانوني والاجتماعي، 2019. https://euromedrights.org/wp-content/uploads/2019/03/%D9%88%D8%B1%D9%82%D8%A9-%D8%AD%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%82-2019.docx

[13] نفس المرجع السابق

على الصعيد القانوني، فإن في فلسطين تركيبة معقدة من القوانين قديمة وحديثة، تبدأ من الحكم العثماني، ثم البريطاني، والفرنسي، فالأردني والاحتلال الإسرائيلي، لذلك كان هناك العديد من المبادرات من اجل نقاش هذه القوانين ومن أبرزها: قانون العقوبات وقانون حماية الأسرة من العنف وقانون الأحوال الشخصية، ووضع التعديلات عليها لتوفير الحماية للنساء من العنف الممارس في البيئة الخاصة والعامة على السواء، في ظل مواءمة للقوانين المحلية مع الالتزامات الدولية.[14]

في بحث أجراه المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي (حملة) ومؤسسة كفينا تيل كفينا السويدية حول ظاهر العنف المبني على النوع الاجتماعي على شبكات التواصل الاجتماعي والانترنت[15]، أظهر أن واحدة من بين ثلاث شابات تعرضن لمحاولة اختراق حساباتهن على مواقع التواصل الاجتماعي، وتعرضت ذات النسبة لطلب مشاركة صور شخصية بشكل ملح، كما وصلتهن صور وفيديوهات ذات محتوى غير لائق وجنسي، وأظهرت العينة أن ٣ من بين كل ٤ أشخاص من الذين أرسلوا لهن المواد غير اللائقة، هم أشخاص لا معرفة مسبقة لديهن بهم، وتعرضت واحدة بين كل اثنتين من المستطلعة آراؤهن إلى طلبات صداقة ملحة، وتعرضت واحدة بين كل ٤ نساء لمضايقات أو تحقير كونهن نساء.

وتطرق البحث إلى طرق التعامل معه، وعليه كان هناك واحدة من كل 3 نساء حذفت المتحرش وأخبرت أحد شباب العائلة لمعاقبته، في حين قامت سدس النساء بحذف المتحرش والتوجه لخط دعم الضحايا أو جمعية نسوية، وربع من شملهن البحث توجهن لمركز الشرطة، في حين ترى نصف النساء ان الشرطة مصدر ثقة ويمكنهم حل المشكلة. أما عن سبب تعرضهن للتحرش، فاعتبرت 78% أن غياب الرقابة الأسرية هو السبب، ورأت نصف العينة أن الانفتاح الزائد والتربية الذكورية هي مسبب لهذا الاعتداء، إضافة إلى استخدام هوية مثيرة من قبل الفتاة، ورأى ربع المستطلعة آراؤهم أن خروج النساء من الانترنت هو الحل للتخلص من التحرش الالكتروني، ودعا ثلثاهم إلى استعمال العنف ضد المتحرشين للتخلص من هذه الظاهرة.

---

[14] نفس المرجع السابق

[15] ظاهرة العنف المبني على الجندر في شبكات التواصل الاجتماعي والانترنت، دراسة لمركز حملة، 2018.
https://7amleh.org/2018/11/22/%D8%AB%D9%84%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%8A%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D8%B6%D9%86-%D9%84%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81/

تحليل نتائج البحث

يتم في هذا القسم تقديم أهم النتائج التي خرجت عن نتائج الاستطلاع بين الطلبة، حيث يتم تقسيم النتائج حسب ورودها في الاستمارة وللإجابة على أسئلة البحث الرئيسية. ويتم في هذا القسم التعامل مع القضايا التالية:

النظرة العامة لحقوق النساء والفتيات

نقدم في هذا القسم نظرة عامة حول تقييم الطلبة لواقع حقوق النساء في المجتمع الفلسطيني من حيث مدى حصول النساء على التساوي في الحقوق والحريات، وكذلك طبيعة الأدوار والقدرة على صنع القرار. وقد جاءت النتائج، وبتقدير الطلبة، لتؤكد على أن القضية الأقل تساوياً هي في مجال الحصول على الحريات المتساوية، والأكثر تساوياً في مجال القرارات الأسرية. ويتضح من الرسم البياني التالي الطبيعة المتناقصة للحقوق مع الابتعاد عن الدور الأسري للذهاب لقضايا حساسة وخصوصا تلك المتعلقة بحرية النساء.

رسم بياني :1 تقييم واقع الحقوق والحريات (نسبة الطلبة ممن يصرحون بأن هذه العبارات <u>غير صحيحة</u> في المجتمع الفلسطيني)

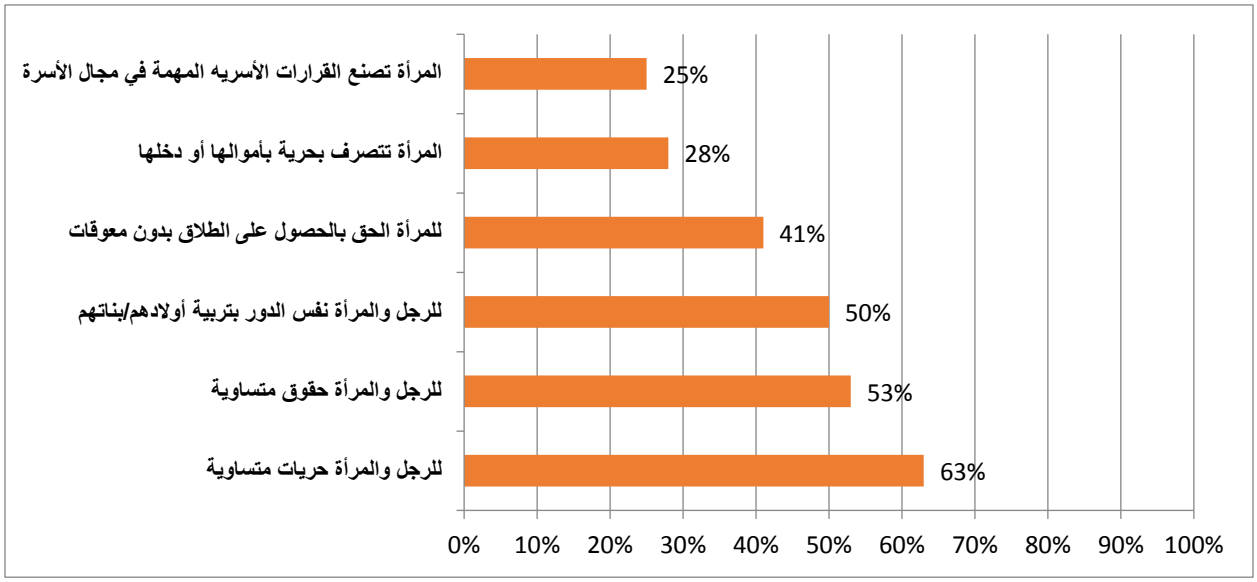

كما تشير البيانات إلى فروق بين الطلبة الذكور والطالبات الإناث في تقييم واقع الحقوق والحريات، حيث ترى 69% من الطالبات أنه غير صحيح أن للرجل والمرأة حريات متساوية في المجتمع الفلسطيني، بالمقارنة مع 58% بين الطلاب الذكور (فارق 11%). وفي نفس الوقت، ترى 59% من الطالبات أنه غير صحيح أن للرجل والمرأة حقوق متساوية، بالمقارنة مع 59% بين الطلاب الذكور (فارق 13%). أما فيما يتعلق بأدوار النساء في الحيز الخاص (الأسرة)، فتتشابه النظرة بين الذكور والإناث.

الاعتراف بمشكلة العنف: الانتشار والجدية

هناك تردد بين الطلبة بالاعتراف بوجود مشكلة العنف ضد النساء والفتيات في المجتمع الفلسطيني، حيث تميل معدلات الاعتراف بالمشكلة إلى الوسطية. على سبيل المثال، يرى 40% من الطلبة بأن عبارة (تتعرض المرأة والفتاة في المجتمع الفلسطيني للعنف) بأنها (متوسطة الصحة). بينما يعترف 44% من الطلبة بأن هذه العبارة (صحيحة أو صحيحة إلى حد كبير). وفي المقابل يرى 14% بأنها عبارة غير صحيحة.

وفي نفس الوقت، توضح البيانات أن هناك اعتراف أكبر، ولكن انقسام أكبر، حول مدى انتشار ظاهرة قتل النساء (على خلفية الشرف)، حيث يصرح 57% من الطلبة بأن مشكلة هذا النوع من القتل منتشرة، بينما يرى 23% بأنها منتشرة إلى حد ما. في المقابل، يرى نحو خمس الطلبة بأنها غير منتشرة، كما يتضح من الرسم البياني التالي:

رسم بياني 2 : مدى اعتراف الطلبة بانتشار العنف ضد النساء والفتيات وقتل النساء في المجتمع الفلسطيني

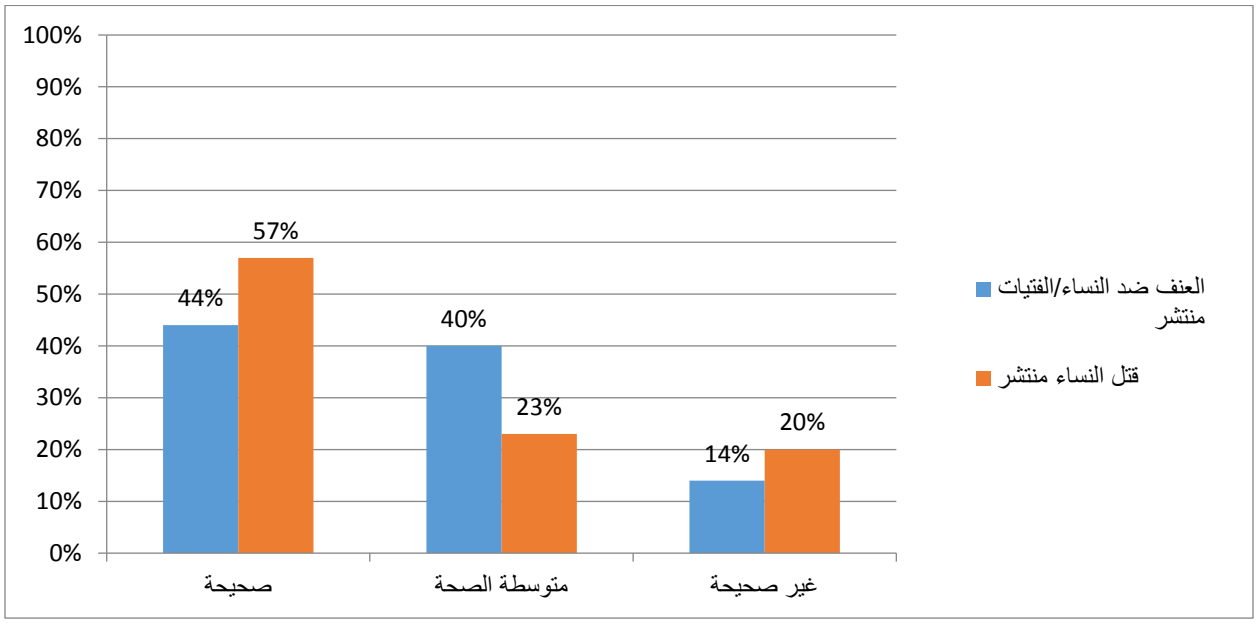

وهنا أيضا بعض الفروق بين الطلبة الذكور والطالبات الإناث، حيث يتضح من البيانات أن الطالبات أكثر اعترافا بصحة العبارة القائلة بانتشار العنف في المجتمع (53%)، بالمقارنة مع الطلاب (35%)، أي بفارق 18%. ,ينتشر إنكار المشكلة بشكل أكبر بين الطلاب الذكور (19%) بالمقارنة مع الطالبات الإناث (9%). أما بالنسبة لانتشار ظاهرة القتل على خلفية الشرف، فتتقارب النسب بالنسبة للاعتراف بانتشار المشكلة (60% بين الطالبات و55% بين الطلاب). أما نسبة من ينكرون انتشار مشكلة قتل النساء فتصل إلى 22% بين الطلاب و16% بين الطالبات.

برغم ذلك، يرى غالبية الطلبة أن العنف يؤثر سلباً على النساء وعلى الأطفال في الأسرة، حيث يعتقد 86% من الطلبة أن العنف يؤثر سلباً على صحة ونفسية المرأة والفتاة، ويرى ذلك أن أثره قد يكون إلى حد ما 7%. ومن الملفت أن هناك من يعتقد أن لا

تأثير صحي أو نفسي على النساء جراء استخدام العنف ضدهن (6%). كما يرى غالبية أكبر (89%) أن العنف ضد النساء والفتيات يؤثر سلباً على الأطفال، ويرى 6% أنه يؤثر إلى حد ما. ومرة أخرى يرى 5% بأنه لا تأثير سلبي للعنف ضد النساء على الأطفال في الأسرة.

رسم بياني3 : رؤية الطلبة لأثر العنف على صحة المرأة والأطفال

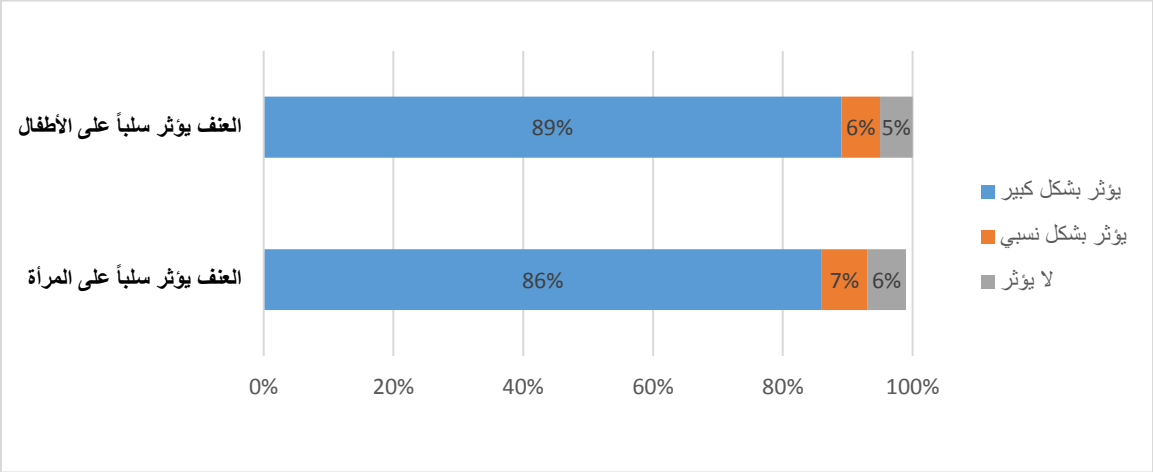

انطباعات الطلبة حول الفئات والمناطق الأكثر ميلا للعنف وتأثرا به

تم سؤال الطلبة حول معرفتهم/انطباعاتهم حول المجموعات والمناطق التي تنتشر بها ظاهرة العنف ضد النساء والفتيات، وأكثرها تأثرا بذلك. وقد اتضح أن هناك انطباعات غير دقيقة بالضرورة حول ذلك:

العنف كظاهرة ريفية: يعتقد نحو 45% من الطلبة أن العنف ضد النساء والفتيات هي ظاهرة ريفية (بدرجة أو بأخرى)، بينما يخالفهم الرأي 55% من الطلبة.

العنف مشكلة منزلية وعامة: يعتقد 64% من الطلبة أن مشكلة العنف منتشرة في المنزل، بينما يخالفهم الرأي 34%. وفي نفس الوقت، ترى نفس النسب أن العنف هو أيضا ظاهرة منتشرة في الحيز العام.

العنف بين الفقراء: يرى 62% من الطلبة أن العنف ضد النساء والفتيات مشكلة منتشرة بشكل رئيس بين الفقراء، ويخالفهم الرأي 36% من الطلبة.

العنف ضد الأقل تعلما: يرى 68% بأن ظاهرة العنف تمارس بشكل رئيس ضد النساء الأقل تعلما، ويخالفهم الرأي 31%.

العنف ضد النساء غير العاملات: يرى 53% من الطلبة أن العنف موجه بشكل رئيس ضد النساء غير العاملات، ويخالفهم الرأي 43%.

رسم بياني 4: نسبة من يعتقدون أن العنف مشكلة مرتبطة بشكل رئيس بالفئات التالية (من يرى أن ذلك صحيح جدا، صحيح أو صحيح إلى حد ما)

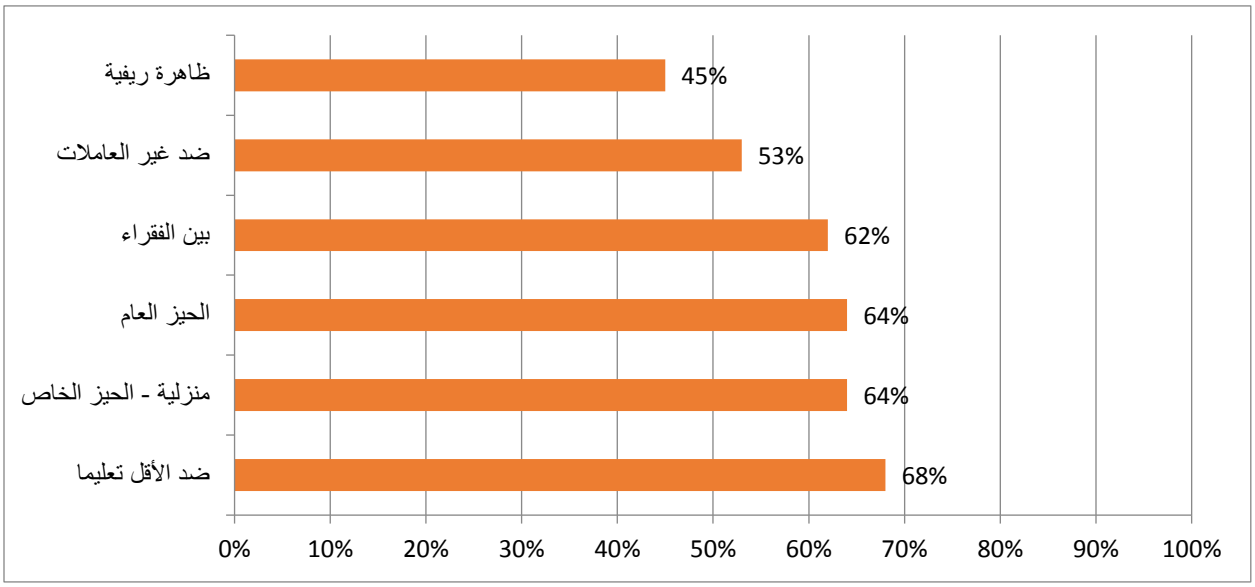

ويتضح من البيانات أعلاه أن الطلبة، كما المجتمع بشكل عام، يتبنون تعميمات خاطئة ومبالغ بها حول الفئات الممارسة للعنف وتلك المتأثرة به. هذا ولا تتفق معظم التصورات عن العنف عند الطلبة مع البيانات المحلية والعالمية، فكما يتضح من مسح العنف الذي أصدره الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2015) أن النساء يتعرضن للعنف بشكل رئيس في المنزل ومن أقرب الأشخاص لهن (الزوج). كما ان العنف منتشر في كل المناطق ويرتفع في مناطق حضرية (مدينية) أكثر من مناطق ريفية. فعلى سبيل المثال، يتنشر العنف ضد النساء بشكل أكبر في قطاع غزة (في معظمه حضري – مديني) بالمقارنة مع الضفة الغربية (حيث ترتفع معدلات الريف فيها عن قطاع غزة). كما ان بيانات الشرطة والمراكز النسوية تؤكد أن النساء من كافة الطبقات والفئات التعليمية والمهنية يتعرضن للعنف.

تقدير ممارسات العنف ضد المرأة في المجتمع المحيط

هذا القسم تطرق لتقييم الطلبة لمستوى ممارسات العنف ضد المرأة من تجارب الأشخاص المقربين منهن والمجتمع المحيط بهن – بالنظر للجامعة والمنزل والعمل.

تقدير مستوى العنف في الحيز الخاص

تم سؤال الطلبة عن رؤيتهم لمدى انتشار ممارسة الأنواع الأساسية من العنف داخل حيز الأسرة الفلسطينية، فكانت النتائج تشير إلى أن العنف اللفظي هو الأكثر انتشاراً بنسبة 90%، يليه العنف العاطفي 85%، ثم العنف الجسدي 84%، وأقلها كان العنف الجنسي 58%.

رسم بياني 5 : مدى موافقة الطلبة على انتشار ممارسة أنواع العنف هذه داخل الأسرة الفلسطينية بعدة مستويات (منخفض، متوسط، كبير، دائماً)

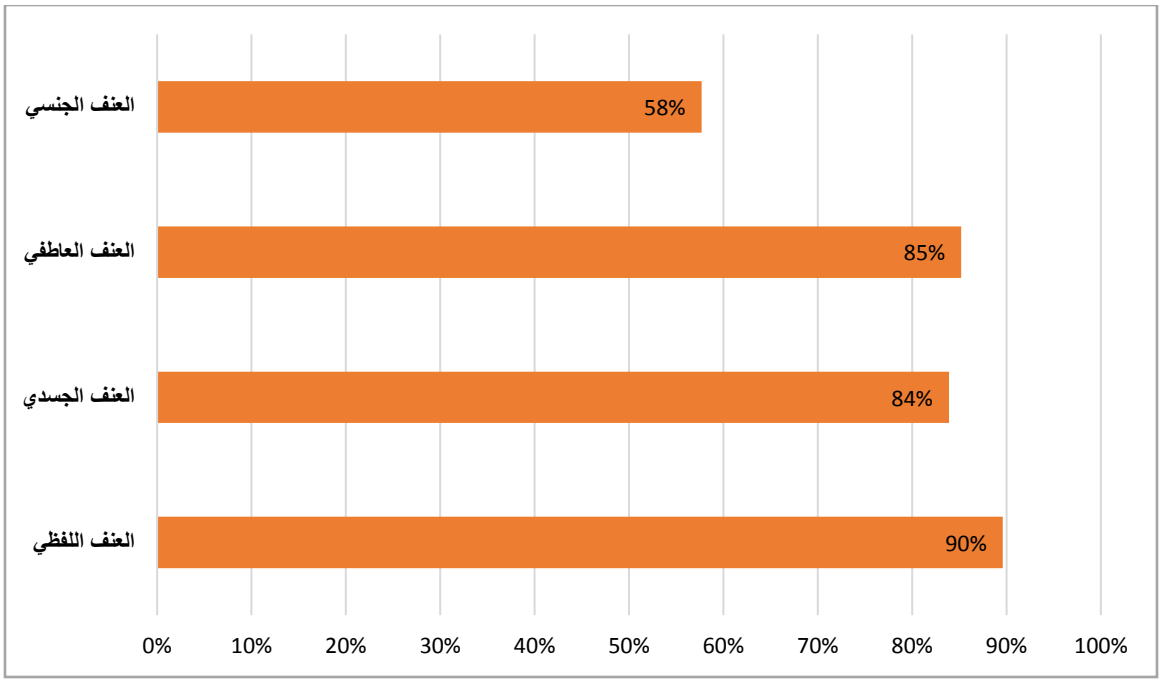

ومن تجارب الطلبة يرى 14% منهم أن العنف على خلفية الشرف غير موجود، و11% لا يرى أن هناك عنفاً ممارساً حولهم بسبب عدم طاعة الزوج.

هناك انتشار لأنواع أخرى من العنف، كأن تعنّف المرأة حين طلبها للحماية بحسب ما قال 80% من الطلبة، الذين يرون أن هذا الأمر منتشر بشكل منخفض بنسبة 38%. ومثال آخر عليه هو تعنيف المرأة لعدم رغبتها بالحمل أو حتى إمكانيتها على ذلك، إذ يتفق 88% مع وجود هذا الأمر في المجتمع.

إطار (2): العنف ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني: ضيق واتساع المفهوم

يرى بعض الطلبة أن ظاهرة العنف منتشرة في المجتمعات العربية لأنها تعطي الذكور "صفة الألوهية والقدسية" وأن لهم الحق في التحكم بالنساء وفرض رجولتهم، وبسبب العادات والتقاليد التي من الصعب التخلي عنها كإجبار الفتاة على الحجاب، وأنها إن خلعته سينظر لها المجتمع نظرة دونية، ولكن البعض اعتبر العنف ظاهرة عالمية، وربما تنتشر في الدول الغربية أكثر، باعتبار أن هناك الكثير من حالات الاغتصاب العلنية، وبعض الطلبة رأى أن العنف في فلسطين قليل مقارنة مع الدول الأخرى بسبب وجود الاحتلال وانشغال الناس به، ولو لم يكن لكانت الجريمة أكبر.

بالنسبة للمشاركين والمشاركات هناك العديد من أنواع العنف، ومنها التحرش، والجسدي كالضرب، واتخاذ القرارات بدلاً عن الطالبات، والعنف الثقافي والاقتصادي، واللفظي كالصراخ والألفاظ النابية، والعنف القانوني لأن القانون الفلسطيني سمح للأب بضرب ابنته دون إيذاء، والحرمان من الحقوق كالتعليم واختيار الزوج، والإجبار على الزواج مبكراً، أو فرض ارتداء الحجاب من عدمه داخل بعض المؤسسات. اعتبر بعض الطلبة أن الصحة الإنجابية هي طريقة الحصول على الحمل والإنجاب السليمين، وتنظيم النسل، موضحا البعض منهم أن غياب التنظيم يحرم الأطفال من الرعاية والاهتمام، عدا عن فقدان المرأة لصحتها وطاقة جسمها. وعن العنف في هذا الجانب يرى الطلبة أن الاغتصاب الزوجي والمعاشرة بالإكراه، وعدم الاتفاق على الانجاب من عدمه، خاصة إذا كانت الزوجة طالبة أو موظفة، والإهمال الطبي أثناء المعاشرة، من شأنه أن يؤدي إلى التهابات وأمراض جنسية، وأعطت إحدى الطالبات مثالاً عن ***زميلة لها كانت مصابة بالسرطان ومنعها زوجها من إجهاض الطفل، على الرغم من خطورة الحمل، ولاحقاً توفيت الأم والجنين عند موعد الولادة***، ومن أشكال العنف والإهمال الطبي أن يرفض الزوج أن يفحص طبيب زوجته حتى لو لم تكن هناك طبيبة متواجدة ذلك الحين.

العنف في الحيز العام

كان العنف الإلكتروني على مواقع التواصل الاجتماعي كالتهديد والابتزاز هو الأكثر انتشاراً بالنسبة للطلبة في الحيز العام، فمن قالوا إنه موجود وصلت نسبتهم إلى 92%، واعتبره 16% بشكل دائم، يليه في ذلك التحرش الجسدي واللفظي في الشارع، الذي يرى 86% أنه موجود بنسب مختلفة، منها 8% بشكل دائم، والنوع الثالث هو التهديد بالقتل المنتشر بنسبة وصلت إلى 68%.

وفي سياق إجبار الفتيات والنساء على أمور مختلفة، اعتبر المشاركون في الاستمارة أن انتشار الإجبار على الزواج المبكر في المجتمع المحيط أكبر من إجبار المرأة على العمل داخل أو خارج المنزل، إذ اعتبر 87% أن هذه الظاهرة منتشرة، وبالحديث عن عمل المرأة يعتبر 83% من أفراد العينة أن الزوجة تجبر على العمل داخل المنزل، في حين أن 71% يرون أنها تجبر على العمل خارجه، حتى أن النتائج أشارت إلى ان عشر العينة يرون أن المرأة تجبر على العمل داخل المنزل بشكل دائم.

مدى تعرض الطالبات لأشكال العنف المختلفة

بالمقارنة مع الأسئلة السابقة حول تقدير الطلبة لانتشار العنف في مجتمعاتهم المحلية، يتم هنا سؤال الطالبات فقط عن تعرضهن للعنف الجسدي واللفظي من قبل الزوج أو أفراد من العائلة أو أشخاص في الأماكن العامة وأماكن العمل. أظهرت النتائج أن 51% منهن تعرضن للتمييز مع الذكور في المنزل لمرة واحدة على الأقل، و43% تعرضن للتمييز مع الذكور مرة واحدة على الأقل في الجامعة. أما في المؤسسات العامة فواجهت 40% من الطالبات التمييز لمرة واحدة على الأقل. كما وأن 61% سبق وأن شعرن بعدم الأمان لمرة واحدة في الوجود في أماكن مكتظة بالرجال، و8% يشعرن دائما بذلك.

تجارب الطالبات مع العنف داخل الأسرة

كان العنف الجسدي واللفظي من قبل أفراد العائلة أو الزوج أو الخطيب أو الصديق، بحسب تجارب الطالبات المشاركات، الأكثر انتشاراً، أما العنف النفسي فكان تعرض الطالبات له من قبل الزوج أو الخطيب أو الصديق أكثر من أفراد الأسرة.

التعرض للعنف اللفظي لمرة واحدة على الأقل: صرح 34% من الطالبات بأنهن تعرضن للعنف اللفظي من أحد أفراد أسرتها، في حين تعرضت 16% منهن للعنف اللفظي من قبل الزوج أو الخطيب أو الصديق.

التعرض للعنف الجسدي لمرة واحدة على الأقل: صرح 22%من الطالبات بأنهن تعرضن لهذا النوع من العنف من أحد أفراد الأسرة، وتعرضت 10% منهن للعنف من خطيب أو صديق أو زوج.

التعرض للعنف الجنسي لمرة واحدة على الأقل: هذا العنف كان الأقل انتشاراً، إذ صرح 4% من الطالبات بأنهن تعرضن لعنف جنسي من أحد أفراد الأسرة، و6% تعرضن له من قبل الزوج أو الصديق أو الخطيب.

رسم بياني 6 : نسبة من تعرضن للعنف في الحيز الخاص (العائلة أو شخص مقرب)، على الأقل لمرة واحدة، ضمن العينة المشاركة

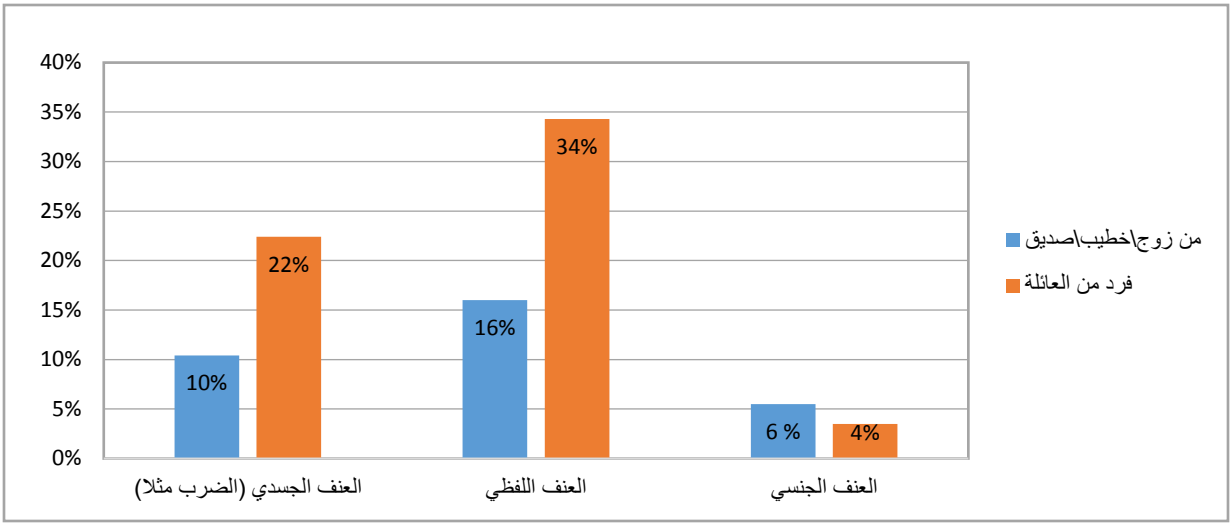

تجارب الطالبات مع العنف في الحيز العام

كانت نسبة تصريح الطالبات بالتعرض للعنف على الأقل لمرة واحدة في الحيز العام أقل من ذلك العنف الممارس في بيئة المنزل إذ وصلت إلى 17%. ولكن عدد من تعرضن للعنف اللفظي في الشارع والأماكن العامة والجامعة فكان الأعلى (45%). وعلى صعيد التعرض للعنف من امرأة أخرى، فإن ما يقارب ربع الطالبات (26%) تم تعنيفهن جسدياً أو لفظياً على الأقل لمرة واحدة، في حين تتعرض الطالبات لعنف من الأم بشكل أكبر بنسبة (29%).

وفي إطار العنف الإلكتروني، صرح ما يقارب ربع الطالبات (23%) بأنهن تعرضن لتهديد من قبل شخص عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وعلى أرض الواقع تعرضت 39% منهن للملاحقة في الشارع أو الجامعة من قبل شخص ما.

عوامل انتشار العنف ضد النساء والفتيات

هناك عدة عوامل تؤثر في انتشار العنف ضد النساء والفتيات. اما بالنسبة لتقديرات الطلبة فإن (العادات والتقاليد) تأتي في المرتبة الأولى في التسبب بالعنف، يليها في ذلك الزواج المبكر، والنظام الأبوي التقليدي. وجاء الاحتلال بالمرتبة الرابعة بعد هذه العوامل[16]. كما أن تفوق المرأة مهنيا وتعليميا قد يكون دافعا للعنف بحسب راي نسبة من الطلبة (كما هو موضح في الرسم البياني التالي).

[16] من المهم هنا التذكير بأن الاحتلال يهيأ البيئة الحاضنة لازدياد معدلات العنف وتنوع أشكاله، وبأن العلاقة بين الاحتلال والعنف القائم على النظام الأبوي علاقة طردية، كما هو موضح في دراسة هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومركز العالم العربي للبحوث والتنمية (أوراد)، 2018 المذكورة أعلاه.

رسم بياني 7: توزيع الطلبة حسب موافقتهم أو عدم موافقتهم على أن العوامل التالية تسبب العنف ضد النساء والطالبات

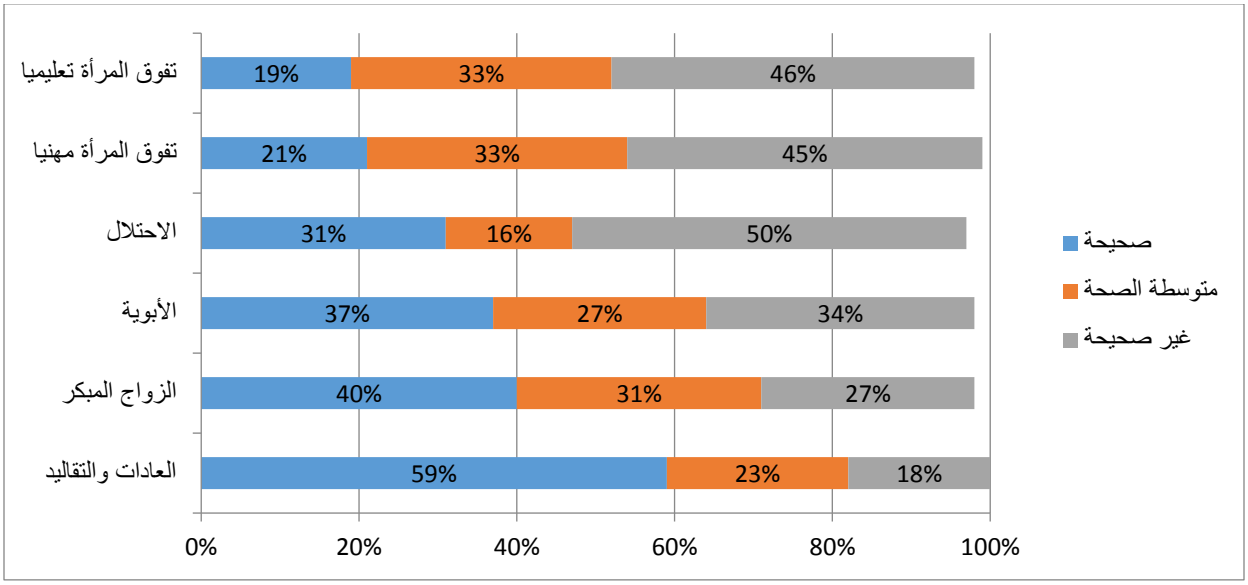

تبرير العنف ضمن المنظومة الثقافية

تبين النتائج أن هناك مؤشرات خطيرة تدعو للصدمة وبالتالي أهمية العمل على التعامل مع المبررات الثقافية السائدة لتبرير أشكال العنف المختلفة ضد الفتيات والنساء، وبرغم انقسام الطلبة بين فئة المبررين وفئة الرافضين للتبريرات الثقافية للعنف ضد النساء، إلا ان معدلات التبرير مرتفعة بشكل ينذر بخطر متعمق، ولكن وشيك، مرتبط باستمرار وتكريس مبررات العنف بين الطلبة الذكور خاصة، ولكن أيضا ولو بمعدلات أقل بين الطالبات الإناث. يتم في عرض البيانات التالية جمع كافة من يجد مبررا (موافقة تامة، موافقة، أو موافقة متوسطة) كفئة المبررين، ومقابلهم غير المبررين (من لا يوافقون أو لا يوافقون أبدا).

العنف مبرر وضروري

تتفوق نسبة المبررين للعنف على غير المبررين، حيث يعتبر 59% من الطلبة أن العنف ضد النساء والطالبات له مبرراته أحيانا، ويختلف معهم في الرأي 41% من الطلبة. ويأتي مع ذلك اعتقاد سائد بين 41% من الطلبة أن العنف (ضروري أحيانا لتأديب المرأة/الفتاة)، ويخالفهم الرأي 59%. والصادم في الأمر أن معدل المبررين للعنف ضد النساء بين الطلبة الذكور يصل إلى 70%، بينما يصل بين الإناث إلى 47% (معدلات مرتفعة في الحالتين). كما أن غالبية (51%) من الذكور يرون ضرورة أحيانا للعنف (لتأديب المرأة)، ويتفق معهم في ذلك 31% من الطالبات الإناث. هذا وتمثل المواقف التالية مبررات للعنف، وحتى القتل، ضد النساء.

رسم بياني 8 : مبررات العنف كما يوافق عليها الطلبة (نسبة المتفقين)

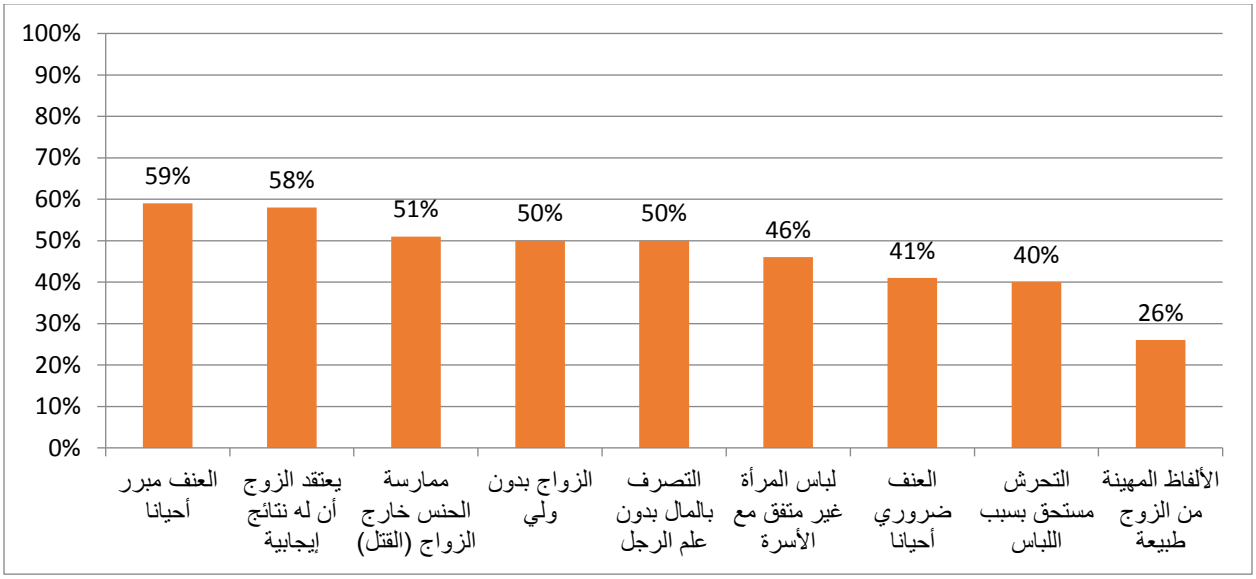

طاعة الزوجة للزوج

يرى 44% من الطلبة ان العنف ضد النساء مبرر في حالة عدم إطاعة المرأة لزوجها، ويخالف ذلك الرأي 56% من الطلبة. هذا ويتفق مع هذا المبرر 55% من الذكور و33% من الإناث.

لباس المرأة

يرى 46% من الطلبة أن قيام المرأة بارتداء لباس لا تتفق معه أسرتها مبرراً للعنف ضدها، ويختلف معهم 54% من الطلبة. هذا ويتفق مع هذا المبرر 54% من الذكور و37% من الإناث. وفي نفس الوقت، يرى 40% من الطلبة أن المرأة/الفتاة التي تتعرض للتحرش في الشارع بسبب طبيعة لباسها تستحق ذلك، ويخالفهم الرأي 60%. هذا ووصلت نسبة التأييد لمثل هكذا مبرر إلى 48% بين الذكور و32% بين الإناث.

تصرف المرأة بأموال العائلة

ينقسم الطلبة مناصفة بين مبرر وغير مبرر للعنف ضد النساء في حال تصرفها بأموال الأسرة بدون علم الزوج، وتصل نسبة التبرير إلى 58% بين الذكور و39% بين الإناث.

ممارسة الجنس

تعتبر غالبية (51%) من الطلبة أن ممارسة المرأة للجنس خارج إطار العلاقة الزوجية يبرر قتلها، ويخالفهم الرأي في ذلك 45% من الطلبة، ويصرح 4% بأن لا رأي لهم. وفي هذا المجال لا تختلف نسب التبرير كثيرا بين الذكور (53%) والإناث (48%).

وفي المقابل، يرى نسبة تصل إلى 23% بأن ممارسة الزوج للجنس مع زوجته ضد إرادتها مبرر، ولا يتفق معهم 75%. ومن الملفت أيضا أن النسب في هذا المجال لا تختلف كثيرا بين الذكور (26%) والإناث (20%).

الزواج بدون إذن الولي

يرى 50% من الطلبة أن المرأة تستحق التعنيف إذا تزوجت بدون إذن ولي أمرها، ويخالفهم الرأي 48%. ووافق مع هذا التبرير 63% من الطلاب الذكور، ووافق معهم نسبة أقل من الطالبات الإناث (37%).

العنف جزء من "علاقة طبيعية"

هذا ويرى 26% من الطلبة أن استخدام الألفاظ النابية والمهينة أحيانا من قبل الزوج هو جزء من العلاقة الطبيعة داخل الأسرة، ويخالفهم الرأي 73% من الطلبة. ويتفق مع ذلك 32% من الطلاب الذكور وأكثر من خمس الطالبات الإناث (21%).

للعنف نتائج إيجابية

عند تقييمهم لمعتقدات الزوج المعنف، فإن غالبية الطلبة (58%) يرون أن الزوج يعتقد أن تعنيف المرأة له نتائج إيجابية، ويخالفهم الرأي 40%.

رسم بياني 9: مبررات العنف كما يوافق عليها الطلبة (الفروق بين درجة الموافقة بين الذكور والإناث)

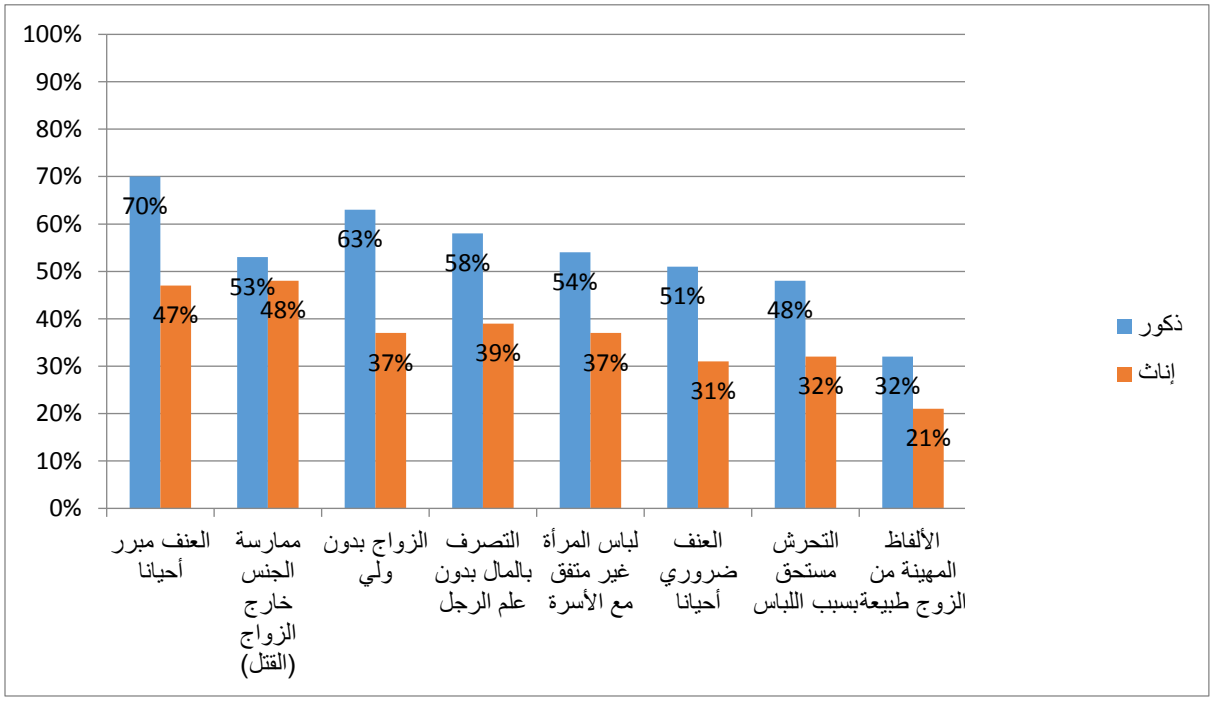

إطار (3): مبررات وعوامل العنف في المجتمع

هناك أسباب وعوامل كثيرة من وجهة نظر المشاركين، كالنظام العشائري والعادات والتقاليد والسلطة الأبوية والذكورية، والجهل بالقوانين والحقوق، والحالة الاقتصادية للمرأة، والفقر، والفهم الخاطئ للدين، وربما تكون المرأة ذاتها، والاحتلال، وإذا ما أرادت المرأة المطالبة بحقوقها فإن الأهل وعادات وتقاليد المجتمع قد تشكل عائقاً، عدا عن الذكور والإناث أنفسهم، والثقافة السائدة، أما عن الدين، فبعضهم اعتبره عائقاً، وغالبية تراه منصفاً للمرأة. وعن أهمية تعزيز دور المرأة والفتاة في صنع القرارات الشخصية والسياسية، فكان هناك شبه إجماع على أهمية ذلك حتى في نظام العشائر، لأن المرأة تعرف كيف تفكر المرأة بحسب ما قال أحد الطلاب الذكور، إضافة إلى أنه يجب أن تشارك حتى يكون الاختيار ليس على اعتبار من الأفضل هي أم الرجل، إنما من منطلق الحقوق، لأنها ليست "ناقصة عقل أو دين." ويجب أثناء مكافحة العنف، كما رأى الطلبة، أن يشارك الرجال في ذلك، لأنها ليست قضية نسوية، بل إنسانية، وكل رجل يستطيع التغيير من منزله، بإعطاء زوجته وبناته حقوقهن وحرياتهن، عدا عن أن مشاركة الرجل للمرأة تكمن في نشر الوعي، بالحقوق والحريات، حتى بين النساء أنفسهن.

المواقف من الحقوق

هذا وترتبط النظرة للعنف ومبرراته واستخدامه بالنظرة لحقوق النساء كحقوق إنسان ولمنظومة العدالة بشكل عام. وبشكل متوقع، يظهر في الدراسات السابقة[17]، فإن الطلبة لا يتوانون في إظهار التأييد لحقوق النساء والمساواة من حيث المبدأ والشعار، ولكن هم أنفسهم، وفي معظمهم، يبررون العنف واستخدامه كما اتضح سابقا، حيث أن المساواة كما اتضح في ورشات العمل المركزة محدودة في إطار تشريعي (ديني في غالبه)، وهي أيضا مشروطة بعدم إحداث تغيير وازن بالنسبة لعلاقات وأدوار النوع الاجتماعي. ولذلك فإنه يجب قراءة النتائج الكمية ضمن نتائج الورش الموضحة في الإطار أدناه.

[17] أنظر/ي مثلا، المراة الفلسطينية ومجالس الحكم المحلي: التنمية والانتخابات، 1995، نادر سعيد، طاقم شؤون المرأة.

إطار (4): مساواة وحقوق مؤطرة ومشروطة

جاءت موافقة الطلبة على المساواة في غالبها مؤطرة في إطار التشريعات القائمة على المرجعيات الدينية ومشروطة بقيامها بواجباتها المنزلية وعدم تأثير حقوقها على دورها كربة منزل وأم. تباينت آراء الطلبة في مفهوم دور المرأة في الحيزين الخاص والعام، فمنهم من رأى أن المجتمع يحتم على المرأة التزام منزلها والقيام بالأعمال المنزلية، حتى لو كانت صاحبة وظيفة، وإن أراد الرجل مساعدتها فهذا يتم بشكل سري داخل إطار الأسرة فقط، خوف "كلام الناس"، لأن هناك صور نمطية مجتمعية منتشرة تتعلق بنوعية الوظائف التي تعمل فيها المرأة، كأن تكون ممرضة أو معلمة، أو أنها تكثر الحديث ونقل الكلام، ومتابعة المسلسلات التلفزيونية، والرجل عليه العمل لإحضار المال.

في مجموعات التركيز أيضاً كان هناك رفض لأن تعمل المرأة كسائق تكسي أو أن يكون شاب أخصائي تغذية، لأن هذه وظيفة للأنثى فقط كما يراها المجتمع، عدا عن أن هناك تمييزاً بين الرجل والمرأة على صعيد الأجور من منطلق أن هناك مسؤوليات تقع على عاتق الرجل أكثر من المرأة، وأن المرأة تقبل بالأجر القليل ولا تطالب بأكثر منه، وهذا شكل من أشكال العنف ضدها، كما اعتبر أحد الطلاب. جزء آخر من الطلبة لا يرى في عمل المرأة كسائقة تاكسي أو ميكانيكية عيباً أو مشكلة، ولكنهم يوافقون عادات المجتمع، على اعتبار أن للمرأة حرمة وهذه الوظائف تتطلب الدخول تحت السيارات مثلا، وهو غير لائق بها، لأنها يجب أن تعمل في وظائف مكتبية أو مرموقة. وفي شكل آخر من الحرمان رأى الطلبة أن هناك منعاً للمرأة من المشاركة في النظام العشائري، وقصص القتل والثأر وغيرها، لأن الرجال يرون هذه القضايا بشكل أبعد وأعمق من المرأة، التي رأتها إحدى الطالبات عاطفية ولا تمتلك القدرة على اتخاذ قرار صائب في مثل هكذا قضايا، لكن طالبة أخرى تعتقد بعكس ذلك، إذ أن هناك نساء كثر يحكمن بعدل في السلك القضائي وبعقلانية، وعاطفية المرأة ما هي إلا خرافات.

بعض الطالبات يضعن اللوم على العادات والتقاليد باعتبارها سجناً قديماً، إذ أن النساء أصبحن تابعات للرجال بسبب التحكم المستمر، على الرغم من أننا في القرن الحادي والعشرين، في حين رأى شبان أن الأديان أنصفت المرأة، وما يحدث هو عنف ضد المرأة ولا علاقة له بالدين بشكل مباشر. اتضح أيضا خلال الورشات أن هناك طلبة ضد مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، في قضايا عدة مثل الميراث مثلاً، أو الحرية التامة للمرأة كالحركة والتصرف والولاية، وكذلك في مجالات الحرية الشخصية لأن للمجتمع حدود يجب احترامها، وإنما مع العدالة، لأن المساواة قد تظلمها، في حين طالب البعض بالمساواة، وعدم اعتبار حقوق المرأة مجرد ميزات تحصل عليها كحرية اختيار شريك الحياة والعمل، وأن يكون هناك حريات وحقوق متساوية للطرفين في المجتمع، دون تمييز أو أن يكون للمرأة أفضلية على الرجل، أو أن تتعرض المراة للعنف والتحرش لمجرد مخالفتها عادات وتقاليد المجتمع.

وفي هذا السياق، تظهر الدراسة النتائج التالية:

- يتفق 77% من الطلبة (يتفق تماما أو يتفق) مع مقولة أن حقوق المرأة والفتاة جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان، ويتفق إلى حد ما 8%، ويختلف مع ذلك 14%. ولا يوجد اختلاف ذو مغزى بهذا الشأن بين الذكور والإناث.
- يتفق 83% بأن انتهاك حقوق النساء هو انتهاك لحقوق الإنسان.
- عند السؤال عن ضرورة تحقيق المساواة الكاملة بين النساء والرجال، فتصل نسبة التأييد إلى 57%، ويتفق إلى حد ما 19%، ولا يتفق مبدئيا مع المساواة 24% من الطلبة.
- يتفق 70% من الطلبة بأن للمرأة/الفتاة الحق باتخاذ قراراتها الشخصية، ويتفق إلى حد ما 20%، ولا يتفق مع أن للمرأة الحق في اتخاذ قراراتها الشخصية 11%.
- أما بخصوص القرارات العائلية، فيوافق مع أنه للمرأة الحق بصنعها 71%، ويتفق إلى حد ما 26%، ويخالفهم الراي 13%.
- يتفق 67% من الطلبة بأن للمرأة الحق بالتصرف بأموالها/دخلها، ويتفق مع ذلك إلى حد ما 21%، ويخالف ذاك الرأي 12%.
- يرى غالبية أيضا (73%) أن إنهاء العنف الأسري والمجتمعي يتطلب تحقيق العدالة بين الرجل والمرأة كخطوة أولى، ويتفق إلى حد ما 16%، ويخالف ذلك 11%.

المعرفة بالقوانين والاتفاقيات المتعلقة بحقوق النساء

يهدف القسم هذا الى التعرف على مستوى المعرفة العام بحقوق المرأة في السياق الفلسطيني والجهود القائمة لتقديم الحماية والحد من ممارسات العنف. ومن خلال استطلاع آراء الطلبة، نجد أن هناك معرفة بمستويات مختلفة بحقوق المرأة المحددة في القانون الفلسطيني، والقانون الدولي. وهذه المعرفة تتناقص عند الحديث عن اتفاقيات متخصصة بالمرأة وحقوقها والعنف ضدها مثل اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو" والبروتوكول الاختياري وانضمام فلسطين لها.

رسم بياني 9 : مدى معرفة الطلبة بحقوق المرأة في القانون الفلسطيني والدولي، واتفاقية سيداو والبروتوكول الاختياري

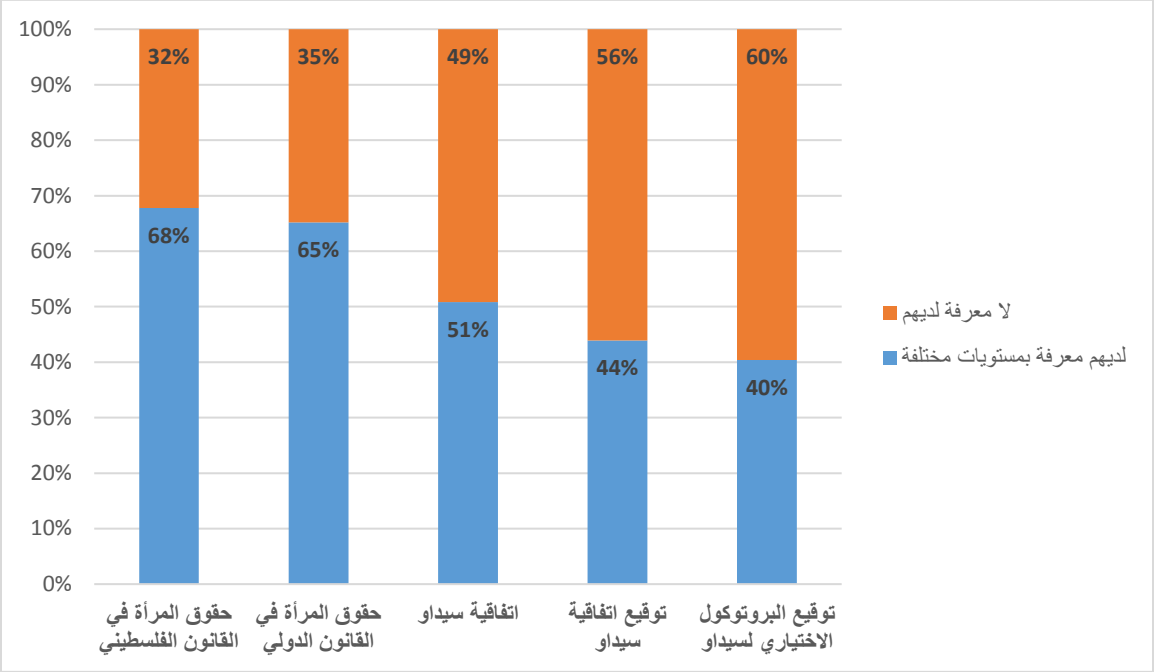

إطار(5): مدى المعرفة بقوانين حماية المرأة

اعتبر معظم المشاركين أنه لا يوجد هناك قوانين محلية مختصة بحماية المرأة، وبعضهم قال إن هناك عقوبة السجن للجاني في حال تعرضت المرأة للعنف الأسري كاللفظي أو الجسدي، أو الجنسي، أما عن القوانين الدولية، فدار نقاش حول اتفاقية سيداو ورفع سن الزواج حتى 18 عاماً، ومنهم من رآه أمراً جيداً والبعض اعتبره يجب أن يكون له استثناءات.

شمل هذا القسم أيضا سؤال الطلبة عن مدى معرفتهم بالجهات التي من الممكن التوجه لها عند التعرض للعنف، وكانت الإجابات تظهر النتائج كما يلي:

- المعرفة بالمؤسسات والمراكز النسوية العاملة في حماية المرأة والقضاء عليها: 72%.
- المعرفة بإدارة حماية الأسرة والأحداث في الشرطة الفلسطينية: 64%.
- المعرفة بمراكز إيواء المرأة: 57%.

ونلاحظ تقارب النسب بمدى المعرفة بأماكن الحصول على استشارة نفسية أو اجتماعية أو قانونية أو الحماية عند التعرض للعنف، فنسبة من يعرفون أين يذهبون تراوحت ما بين 71%–74%، ونرى ذلك واضحاً في الرسم البياني (10). والملفت للنظر أن الذكور يعرفون بشكل عام الأماكن التي يجب التوجه لها حال التعرض للعنف أكثر من الإناث، وهذا يعتمد على عدة عوامل تتعلق بطبيعة المجتمع الذي يعيشون فيه، وقدرة الطلاب الذكور على الاختلاط مع فئات أكبر في المجتمع.

رسم بياني 10: نسبة من يعرفون من الطلبة إلى أين يتوجهون في حال الحاجة للحماية أو خدمات الدعم

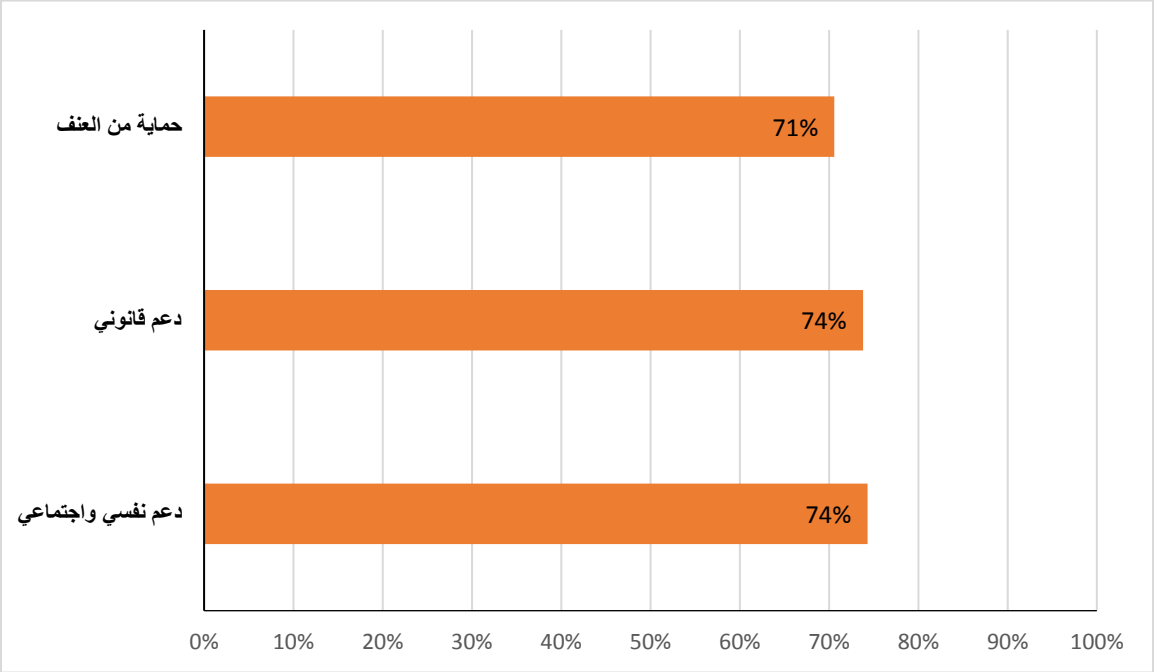

دور الأطراف والمرجعيات ذات العلاقة في التعامل مع مشكلة العنف

بشكل عام، تنخفض نسبة الطلبة الذين يعتبرون أن المؤسسات المختلفة تأخذ مشكلة العنف بالجدية المطلوبة. كما نجد أن هناك تفاوتاً ليس كبيراً في الآراء حين الحديث عن جدية بعض المؤسسات السياسية والقانونية والمجتمعية والحقوقية في التعامل مع هذه القضايا، إذ يوافق المشاركون على أن الشرطة والمؤسسات القانونية هي أكثر جهة تتناول القضايا بجدية، يليها القانون الفلسطيني ووزارة الصحة في تطبيق نظامها الوطني للتحويلات، ثم المجتمع ذاته، ولكن في كافة الجهات نلاحظ أن ثقة الذكور بأن هذه الأطراف تأخذها بجدية أعلى من الإناث.

رسم بياني11 : مدى موافقة الطلبة على أن هذه المؤسسات تتناول قضايا العنف ضد المرأة بجدية (نسبة من أجاب بموافق، موافق تماماً)

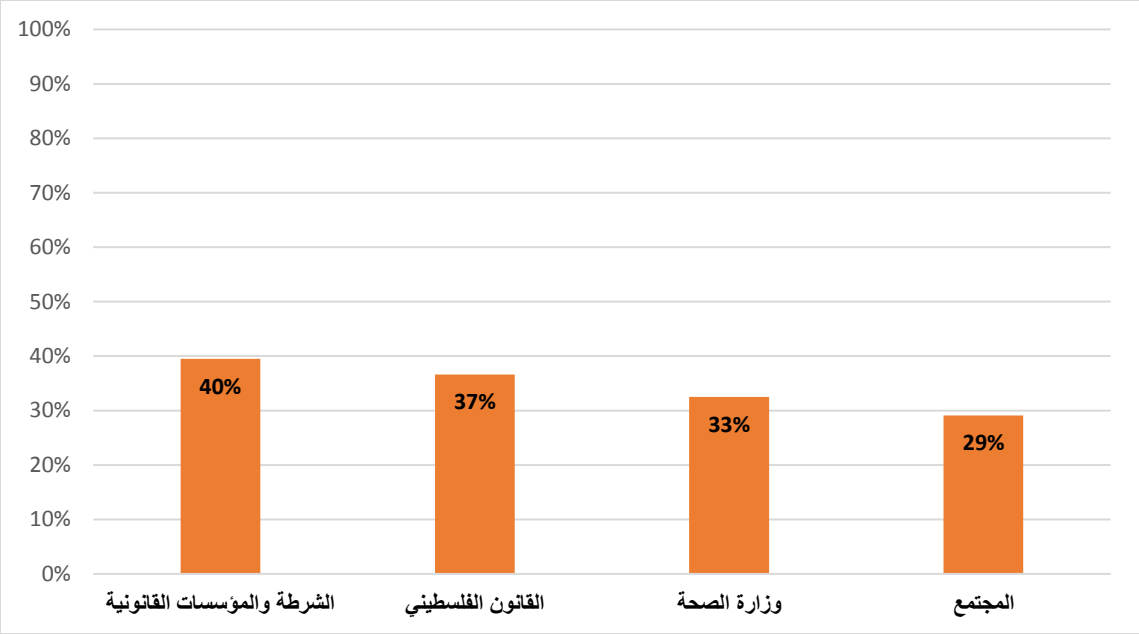

توفير الحماية للمعنفات

عادة ما تلجأ المعنفات للمقربين لديها كالأسرة والأصدقاء، أو للقانون، لطلب الحماية أو تقديم شكوى أو غيره، ولكن من خلال إجابات الطلبة نجد أن نسبة من يرى القانون والأسرة حاميان للمرأة لم تصل للثلث، في حين يرى جزء آخر أن مدى توفر الحماية بشكل متوسط، كما الرسم البياني التالي:

رسم بياني 13: رؤية الطلبة لدور الأسرة والقانون في حماية المرأة من العنف

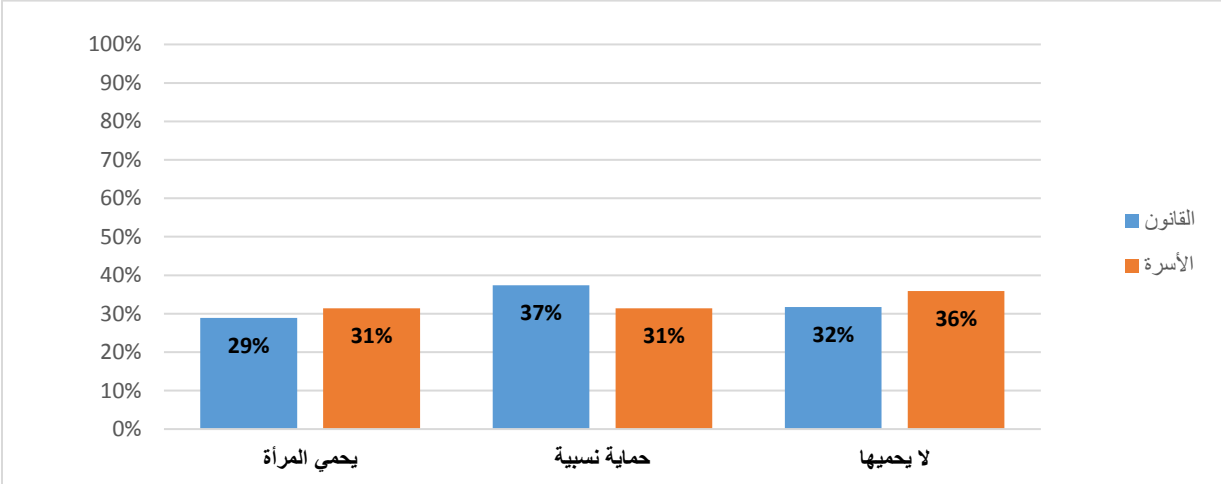

وإذا ما تم النظر للبيانات بشكل أدق وأعمق ومفصل استناداً إلى وجهات نظر الطلاب والطالبات، فسنجد أن الذكور يرون أن هذه الجهات توفر الحماية للمعنفات، بشكل أكبر مما تراه الإناث في واقع المجتمع الفلسطيني. كما هو موضح في الرسم البياني (13):

رسم بياني 14: نسبة من يوافقون من الذكور والإناث بشكل تام على أن العائلة والقانون يحميان المرأة

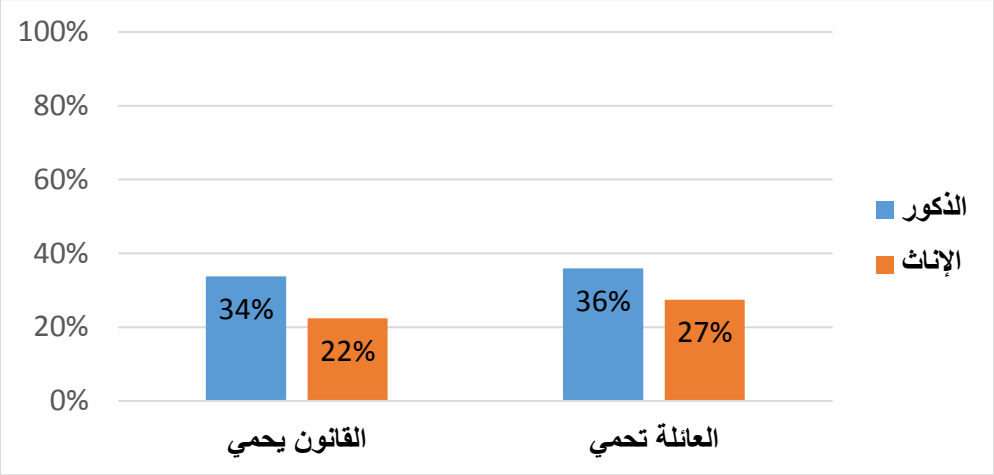

بالنظر للبيانات أيضاً نجد أن 41% من الطالبات يعتبرن أن الرجل محصن اجتماعياً إن هو مارس العنف ضد المرأة، أما المؤيدين الذكور لحصانة المجتمع للرجل فقاربوا الربع، وربما هذا يرتبط بشكل أو بآخر بالبيانات التي وردت سابقاً فيما يتعلق بمدى اتفاق الطلاب والطالبات مع مدى توفير الحماية من الأسرة والقانون.

التعامل مع العنف: تعاطف مقيد للنساء المعنفات

تتأثر نسبة موافقة الطلبة على حق المرأة في الدفاع عن نفسها، والتبليغ عن الفاعل بعدة عوامل تتعلق بمدى قرب هذا الشخص، وطبيعة المجتمع الذي جاءت منه، كما أظهرت الإجابات، إذ أنه على الرغم من موافقة 80% على أن للمرأة الحق في الدفاع عن نفسها، إلا أن النسبة تنخفض عندما يكون الفاعل مقرباً كأن يكون الأب أو الزوج أو الأخ.

حق المرأة في التبليغ عن نفسها: يعتبر 69% أن للمرأة الحق في التبليغ عن تعنيف زوجها لها، لكن 63% يرون أن للمرأة الحق في التبليغ عن أخيها أو أبيها إن تعرضت للعنف منهما أو من أحدهما.

نلاحظ من البيانات أيضاً أن الذكور كانوا الأكثر رفضاً للتبليغ، وعلى صعيد التوزيع الجغرافي، فإن القادمين من القرية والمدينة لديهم تحفظ على التبليغ عن الأب والأخ أكثر من الزوج.

من الأمثلة أيضاً على موافقة الطلبة على التبليغ أو عدمه أو مَن الجهات التي من الممكن التوجه لها لإنهاء العنف يعتبر 52% أنه يجب على المرأة أن تفصح عن العنف الذي تتعرض له للأقارب والأصدقاء. هذا، ويؤيد الذكور أن المرأة يجب أن تتقبل العنف البسيط لاستمرار حياة الأسرة بنسبة 31% أكثر من الإناث اللواتي يؤيدن ذلك بنسبة 12%، و73% يعتبرون أنّ استخدام الزوج للألفاظ النابية والمهينة هو ليس أمراً طبيعياً في الحياة الأسرية.

إطار(6): التبليغ عن مرتكبي العنف

أيد غالبية المشاركين/آت فكرة تبليغ الجهات المختصة عن حالات العنف داخل الأسرة، أو في المحيط، حتى لو كان هذا العنف من الأب أو الأخ أو الزوج، لأن التبليغ ربما يشكل رادعاً لغيرهم، ولكن البقية رأوها فكرة مستهجنة، إذ"***كيف نبلغ عن الأم مثلا إذا عنفت أحد أفراد الأسرة!؟***" وفي حال قامت المرأة بالتبليغ فإن المشاركين/آت يعتبرون أن المرأة تحتاج إلى من يسمعها ويحميها، ويتابع هذه القضية معها، إضافة إلى برامج التوعية للرجل والمرأة بالقوانين الرادعة في حال تعرض المرأة للعنف، وإلى أين تتوجه المرأة في حال عنفها أحدهم\ إحداهن في الحيز العام أو الخاص، والجهات القانونية المختصة بحمايتها والدفاع عن حقوقها، ومن ضمن ما تحتاج المرأة إليه أيضاً هو الإنصاف والحماية القانونيين، ومن أبرزها قانون العمل والرواتب للجنسين، وأن تتعامل المؤسسات المختصة بقضايا المرأة، بمصداقية أكثر.

يرى 79% أن إنهاء العنف يجب أن يكون أولوية في المجتمع الفلسطيني، ويعتبر 64% أن العنف داخل المنزل هو من شأن المؤسسات الحكومية، وأن مهمة إنهائه بشكل أساسي تقع على عاتق عدة أطراف وبشكل أساسي المؤسسات الحقوقية (حقوق الانسان) والمراكز النسوية بنسبة متساوية (81%)، ثم الحكومة بنسبة موافقة 71%، يليها الرجال في المجتمع، وتحسين الفتاة والمرأة لسلوكهن، بشكل متساوٍ، ونرى ذلك بشكل أوضح في الرسم البياني التالي:

رسم بياني 15: مدى موافقة الطلبة على أن المسؤولية الرئيسية لإنهاء العنف ضد المرأة تقع على عاتق هذه الأطراف

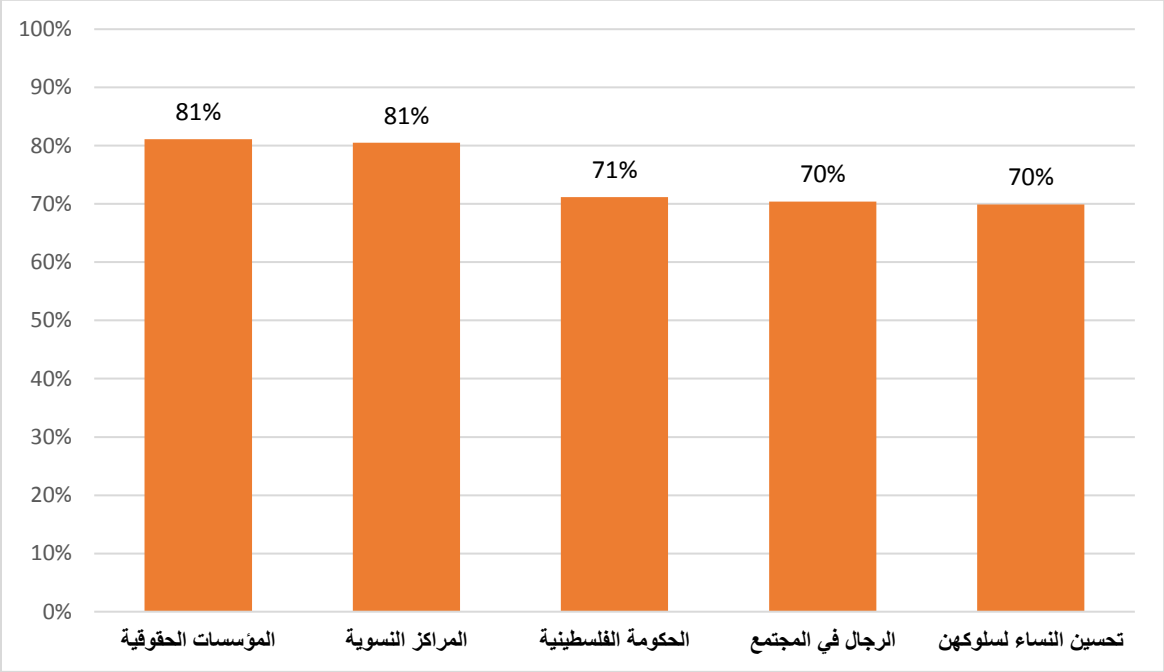

دور القانون والشرطة والمؤسسات النسوية في توفير الحماية

بالنظر للبيانات المتوفرة من إجابات الطلبة، فإن نسبة موافقة الطلبة على أن الشرطة والقانون يوفران الحماية للمعنفات لم تصل إلى الثلث، إذ أن 31% يرون أن الشرطة تحمي المعنفات، والربع يعتبر أن القانون يحميهن. وعلى الرغم من أن 70% يرون أنه يجب على القانون معاقبة الرجل الذي يمارس العنف ضد زوجته أو ابنته أو اخته، إلا أن 44% من الطلبة يرون أن فلسطين دولة لا تتمتع بسيادة القانون.

إطار (7): على من تقع مسؤولية إنهاء العنف؟

اعتبر الطلبة أن مسألة إنهاء العنف ضد المرأة هي من مسؤوليات الحكومة والقوانين والتشريعات، وتطبيق الاتفاقيات الدولية التي يتم التوقيع عليها وإلغاء نظام العشائر، ورب الأسرة، والمرأة نفسها، والمجتمع، وهناك جزء يقع على عاتق الطلاب الذكور من نشر التوعية وتغيير مشاهد العنف عبر سلوكياتهم في المحيط الذي يعيشون فيه، وتشجيع الحراكات النسوية، وتوعية الأطفال لأن التأثير عليهم أسهل من الجيل الأكبر، وقد يتم هذا بعدة أشكال منها استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، والمؤسسات المختصة.

تعمل المؤسسات النسوية على عدة أطر وقضايا تتعلق بالنساء والطالبات الفلسطينيات، وعند سؤال الطلبة عن مدى موافقتهم لمجموعة من أدوار هذه المؤسسات لم تتجاوز النسبة النصف. على سبيل المثال، يوافق 51% منهم أنها تحدث التغيير المجتمعي، ونسبة أقل قالت إنها تقلل حالات العنف، في حين ما يقارب الربع يعتبرون أن للحركات النسوية تشتت جهود إنهاء الاحتلال، وآخرون يعتقدون أن المؤسسات النسوية والدولية تضخم قضية العنف ضد المرأة، ونستطيع رؤية ذلك بشكل أوضح في الرسم البياني (15).

رسم بياني 16: تقييم جهود المؤسسات النسوية في مكافحة العنف (نسبة من يوافق على العبارات التالية)

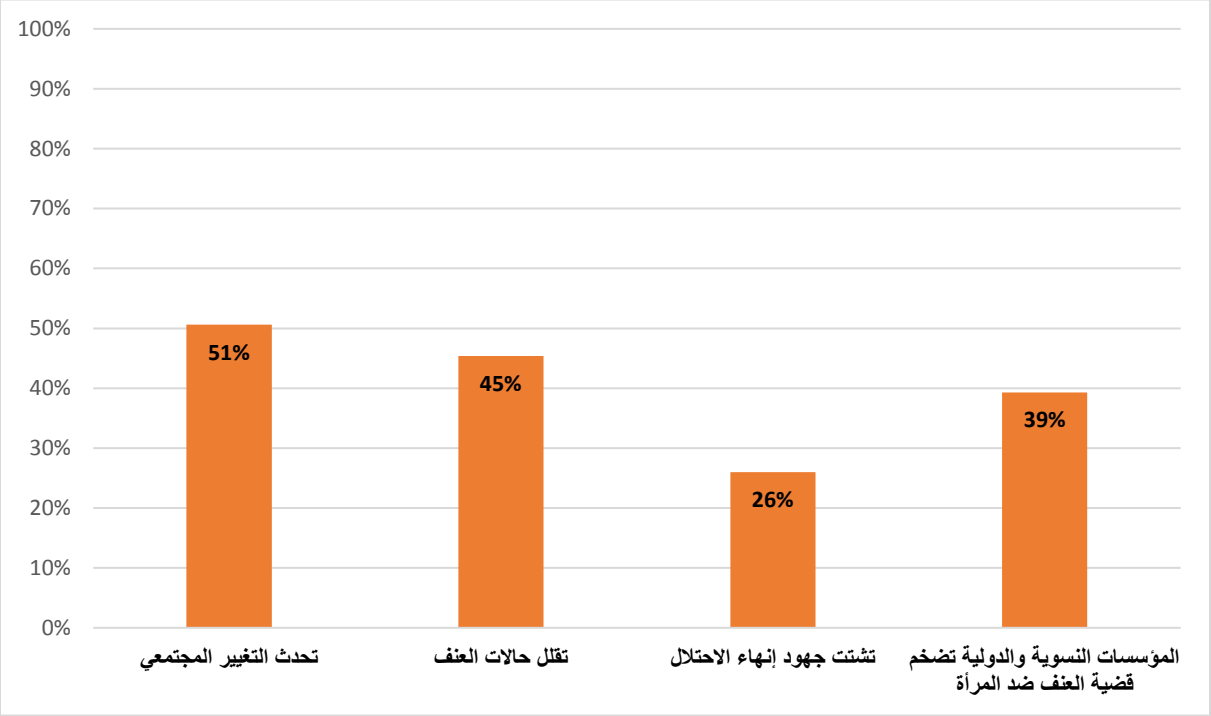

التوصيات

1) نشر الوعي أكثر حول حقوق المرأة بين الطلبة الإناث والذكور، وأماكن التوجه حين التعرض للعنف أو التهديد من قبل أي شخص في الحيز الخاص والعام.

2) العمل على توضيح المفاهيم المتعلقة بالعنف وأنواعه عبر المنشورات والتدريبات وورشات العمل بين الطلبة والعاملين في الجامعات من الإناث والذكور.

3) استهداف الطلبة من أجل التوعية أكثر بإجراءات الحماية والوقاية الإلكترونية، من أجل تجنب التعرض للعنف الإلكتروني، وكيفية التصرف حال حدوثه.

4) التركيز على قطاع التعليم، ومحاولة تغيير بعض السلوكيات المجتمعية المجحفة بحق المرأة، عبر التوعية على كافة الأصعدة، وإشراك الأطفال في هذه العملية، والتعاون مع دوائر العلوم الاجتماعية ودراسات المرأة من أجل تقديم مساقات تتعلق بالنوع الاجتماعي والحقوق المتساوية.

5) حملات للضغط على صناع القرار من أجل تعديل وتفعيل القوانين، ومراقبة تطبيقها، مثل العرائض الإلكترونية، والمسيرات والوقفات الاحتجاجية، بالتركيز على العمل مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لدمج تعليمات واضحة ورادعة تجاه العنف المبني على النوع في الجامعات.

6) العمل على إعداد مسودات قوانين منصفة للمرأة، والضغط من أجل تفعيل قانون حماية الأسرة، وتعديل قوانين أخرى لحماية المرأة من العنف في الحيزين الخاص والعام.

7) تعزيز دور المؤسسات النسوية والحقوقية في التوعية والحماية سواء على أرض الواقع أو عبر شبكة الإنترنت، وتخصيص حملات بين الطلبة خريجي المدارس والطلبة الجدد في الجامات.

8) تعزيز دور الطالبات في العمل السياسي ومجالس الطلبة في الجامعات من أجل تفعيل دورها أكثر في مكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي، وزيادة قدرتها على المطالبة بحقوقها.

9) العمل على إشراك النساء والشباب بشكل أكبر في مجال حماية المرأة من العنف وفي صناعة السياسات والتوجهات وخصوصا في التعليم العالي.

10) إيجاد المزيد من الأماكن الملائمة لاستقبال النساء المعنفات، وتكون هذه المؤسسات قادرة على حماية المرأة بشكل كامل.

11) دمج المؤسسات الدينية المؤيدة في عملية التوعية ومناهضة العنف، لأن هذه المؤسسات لها دور كبير في التأثير على الرأي العام، لانتشارها، وثقة نسبة كبيرة من الناس فيها.

12) العمل على تحويل عدد من الجامعات إلى بيئات خالية من العنف، من خلال البدء بنموذج لجامعة يتم فيها دمج كافة المقومات المعرفية والتثقيفية والإجرائية للتأكد من دمج الطلبة والعاملين (ذكورا وإناثا) من أجل تهيئة بيئة رافضة لكل أشكال العنف ومواتية للاعنف والمساواة بين الجنسين.

13) إنشاء مجموعات طلابية ضد العنف في الجامعات عمل على تعزيز مبدء وممارسة (جامعات خالية من العنف).

14) تعزيز دور مجالس الطلبة ودوائر شؤون الطلبة في تعزيز اللاعنف في الجامعات، وتقديم خدمات الدعم النفسي والاجتماعي لضحايا العنف في الجامعات.

15) إجراء دراسات معمقة أكثر على طلبة الجامعات للتعرف على توجهاتهم وآرائهم بشكل أدق بالنسبة للعنف ضد المرأة، من أجل إعداد البرامج التدريبية والتوعية لهم.

المراجع

1. مسح العنف في المجتمع الفلسطيني – 2019، http://pcbs.gov.ps/Downloads/book2480.pdf

2. استطلاعات الرأي المختلفة التي قام بها مركز العالم العربي للبحوث والتنمية (أوراد) عبر السنوات، منها استطلاع في كانون ثاني 2017 واستطلاع أيلول 2016، www.awrad.org

3. بين المطرقة والسندان: النساء الفلسطينيات، الاحتلال، النظام الأبوي وعلاقات النوع الاجتماعي، هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومركز العالم العربي للبحوث والتنمية (أوراد)، 2018.https://bit.ly/2QRAjmP

4. تقرير عن العنف القائم على النوع الاجتماعي (العنف ضد النساء والطالبات)، البنك الدولي، 2019. https://bit.ly/35LgFNK

5. بيان مشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وشركاء التنمية الدوليون ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي في فلسطين،2018.
https://www.ps.undp.org/content/papp/en/home/presscenter/articles/2018/16-days-of-activism-against-gender-based-violence.html

6. الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين – الشرق الاوسط وشمال افريقيا – فلسطين، 2017.
https://www2.unwomen.org/-/media/field%20office%20palestine/attachments/publications/2018/02/understanding-masculinities-in-palestine-english.pdf?la=en&vs=2719&la=en&vs=2719

7. دراسة تحليلية شاملة للعنف المبنى على النوع الاجتماعي و واقع نظام التحويل الوطني للنساء المعنفات، مركز أوراد، 2016. http://www.awrad.org/files/server/3-20170115164756.pdf

8. تقرير عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي للنساء والطالبات الفلسطينيات، منظمة الاسكوا، (تموز/يوليو 2016 – حزيران/يونيو 2018)
http://www.arabdevelopmentportal.com/sites/default/files/publication/social-economic-situation-palestinian-women-2016-2018-arabic_compressed.pdf

9. ورقة حقائق حول وضعية المرأة الفلسطينية وآليات الحماية القانونية، مركز الإرشاد القانوني والاجتماعي، 2019. https://euromedrights.org/wp-content/uploads/2019/03/%D9%88%D8%B1%D9%82%D8%A9-%D8%AD%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%82-2019.docx

10. ظاهرة العنف المبني على الجندر في شبكات التواصل الاجتماعي والانترنت، مركز حملة 2018. https://7amleh.org/2018/11/22/%D8%AB%D9%84%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%8A%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D8%B6%D9%86-%D9%84%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81/